

Distr.: General
10 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الوطني لجمهورية مولدوفا بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز بشكل خاص على الهدف ٣ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تم إعداد هذا التقرير لأغراض اجتماع الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق المجلس، تحت البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ألكساندرو كوجبا

السفير،

الممثل الدائم

* E/2010/100



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى
الأمم المتحدة

التقرير الوطني لجمهورية مولدوفا المتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مع
التركيز بشكل خاص على الهدف ٣ لأغراض اجتماع الاستعراض الوزاري
السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
٤	السياق
٥	الجزء ألف - تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية
٥	أولا - السمات الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية
٨	ثانيا - التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا/الأهداف الإنمائية للألفية
٨	الهدف ١: الحد من الفقر والجوع
٩	الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الإلزامي العام
١١	الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٢	الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال
١٣	الهدف ٥: تحسين الصحة النفسانية
١٤	الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وغيرهما من الأمراض
١٦	الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية
١٧	الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
١٩	الجزء باء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٩	أولا - المسائل المتعلقة بالجنسين والوثائق الاستراتيجية الوطنية
٢٠	ثانيا - أهم التحديات في مجال المساواة بين الجنسين
٢١	النساء في سوق العمل
٢٢	النساء عُرضة للعنف المتزلي
٢٣	النساء عُرضة للاتجار بالبشر
٢٦	الطريق إلى الأمام
٣٠	المرفق ألف - إمكانية تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥
٣٤	المرفق باء - مؤشرات رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٤٢	المرفق جيم - مؤشرات مختارة، بما فيها مؤشرات مفصلة بحسب نوع الجنس

مقدمة

إن الهدف من هذا التقرير هو تقييم التقدم الذي أحرزته جمهورية مولدوفا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ولاسيما الأهداف الإنمائية للألفية. وسيجري عرض هذا التقرير أثناء الاجتماع الرابع للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينعقد عام ٢٠١٠. وبدعم من وكالات الأمم المتحدة، شرعت حكومة جمهورية مولدوفا في عملية التحضير للتقرير الوطني الطوعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ولهذا الغرض، تم إعداد مشروع تقرير شامل قائم على المشاركة بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً/الأهداف الإنمائية للألفية شارك في إعداده ممثلون عن الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتضمن التقرير تقييماً لأثر الإصلاحات الوطنية والسياسات المختارة وكذلك المشاريع التي نفذها شركاء البلد الإنمائيون بشأن غايات الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويرد موجز عن النتائج الرئيسية لهذا التقرير الشامل في التقرير الوطني الطوعي.

السياق

على امتداد حوالي عقدين من الزمن، عملت جمهورية مولدوفا على إعادة هيكلة اقتصادها ليتحول إلى اقتصاد من اقتصادات السوق. ففي عام ١٩٩١، انفصلت مولدوفا عن الاتحاد السوفياتي، وأصبحت دولة مستقلة وذات سيادة. وتزامنت بداية هذه المرحلة الانتقالية مع انفصال المقاطعات في منطقة ترانسستريا، مما أدى إلى إشعال فتيل نزاع لم تتم تسويته. وقد أثرت هذه الأحداث على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. فقد كانت منطقة ترانسستريا تساهم بثالث مجموع الإنتاج الصناعي في مولدوفا وتقريباً بكامل إنتاجها من الطاقة. ونظراً للصعوبات التي واجهتها مولدوفا في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي تفاقمت بسبب عامل إضافي يكمن في انعدام الاستقرار السياسي، تعرض هذا البلد لعدة انتكاسات اقتصادية خلال السنوات العشر الأولى من هذه المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة جهوده الهادفة لمكافحة الفقر.

وانطلاقاً من عام ٢٠٠٠، شهد اقتصاد جمهورية مولدوفا نمواً ملحوظاً. غير أن حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ كان يعزى إلى التحويلات المالية (انظر المرفق جيم). وخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، سجّل الاقتصاد نمواً تراكمياً بنسبة ٦٧,٢ في المائة إلا أن ذلك لا يمثل سوى ٥٦,٩ في المائة من مجموع ناتج عام ١٩٩٠. وتعرضت جمهورية مولدوفا لعدة كوارث من بينها الجفاف والفيضانات، وعانت من القيود المفروضة على التصدير خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠٠٩ وقعت في أسوأ أزمة اقتصادية عرفتها منذ بداية

الفترة الانتقالية. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في البلد بنسبة ٦,٥ في المائة، مما أدى إلى تقويض الجهود التي تبذلها السلطات للإسهام في دورة النمو الاقتصادي.

وقد أسهم النمو الاقتصادي الذي حدث بحلول عام ٢٠٠٩ في الحد من الفقر وفي زيادة دخل السكان مما ساعد على تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وقد اقترن ذلك بآثار اجتماعية من قبيل تزايد الهجرة. ولهذا انخفض عدد السكان في جمهورية مولدوفا بأكثر من الخمس خلال الفترة الانتقالية. وانخفض معدل البطالة تدريجياً إلا أن هذا الانخفاض يُعزى أساساً إلى هجرة القوة العاملة. وفي الوقت نفسه، ازداد حجم السكان غير النشطين اقتصادياً. ومن منظور التنمية البشرية ومنظور التنمية الجنسانية، تعتبر جمهورية مولدوفا واحدة من أقل البلدان تقدماً في كل من أوروبا وفي الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، كما يتضح من خلال مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر التنمية البشرية المتصل بنوع الجنس. وهناك أدلة على تفاوتات متصلة بنوع الجنس في مؤشرات التنمية الوطنية الرئيسية، حيث تعمّر النساء أكثر من الرجال كما أن معدلات تسجيلهن في مؤسسات التعليم العالي أعلى من معدلات تسجيل الرجال، ومع ذلك لا يزال لدى الرجال موارد اقتصادية أكبر نسبياً.

ويعرض هذا التقرير لمحة عامة عن الحالة الراهنة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ويشدد على بعض المسائل الجوهرية التي ينبغي النظر فيها لكي يتم إنجازها في الوقت المناسب. وقد أحرز نجاح ملحوظ في بعض المجالات، ولكن بالنسبة لمعظم الغايات يجب تخصيص مبالغ هامة والقيام بتدخلات على مستوى السياسات العامة لضمان تحقيق غايات معينة أو التأكد من استدامتها وأنه قد تم بلوغها بشكل لا رجعة فيه. وقد ظلت حكومة جمهورية مولدوفا ملتزمة باستمرار بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ولكنها لم تتمكن حتى الآن من إحراز أي تقدم إلا بدعم مالي من شركائها الإنمائيين وغيره من أشكال الدعم. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة لتحقيق البعض من الأهداف الإنمائية للألفية كما ينبغي. والشركاء الخارجيون مستعدون للمساعدة، والأهم من ذلك هو أن الحكومة ملتزمة بتحسين الأمور وراغبة في ذلك بهدف المساعدة على ضمان المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين.

الجزء ألف - تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية

أولا - السمات الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية

اهتمت الحكومة رسمياً بمسألة الفقر لأول مرة في عام ٢٠٠١ عندما اعتمدت ورقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر المؤقتة، التي كانت أول وثيقة استراتيجية تعتمدتها الحكومة منذ إعلان الاستقلال. وعقب ذلك، اعتمدت في عام ٢٠٠٤ ورقة

استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر الكاملة وهي تغطي فترة ثلاث سنوات حتى عام ٢٠٠٧. وقام شركاء البلد الإنمائيون الرئيسيون، ولا سيما الولايات المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والسويد وألمانيا، الذين ساهموا بحوالي ٧٩ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بمواءمة استراتيجياتهم المتعلقة بالمساعدة المتوسطة الأجل مع ورقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

وعلى الرغم من تحسن مستوى معيشة المواطنين المولدوفيين بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، فقد كان أثر الورقة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر محدودا بسبب ضعف الصلة بين هذه الورقة وإطار الإنفاق المتوسط الأجل والميزانية السنوية. وفي الوقت نفسه، خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، تم تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا وتم تكييف بعض التشريعات مع معايير الاتحاد الأوروبي وإن لم يكن ذلك إلى أقصى حد ممكن.

والدروس المستفادة من ورقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر ومن خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في عملية التخطيط الاستراتيجي فقامت ببلورة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي يبدو أنها أكثر فعالية. ومنذ البداية، تم الربط بين تدابير السياسة المتخذة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وإطار الإنفاق المتوسط الأجل. وأنشئت وحدات تعنى بالسياسات العامة في جميع الوزارات المعنية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

ويعتبر استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة أجهزة الإدارة العامة شرطين أساسيين لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية:

(١) تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛

(٢) تسوية النزاع في منطقة ترانسستريا وإعادة توحيد البلد؛

(٣) تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛

(٤) تنمية رأس المال البشري والعمالة والإدماج؛

(٥) التنمية الإقليمية.

إلا أن الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي طرأ في عام ٢٠٠٩ تسببا في عرقلة تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

وأُتخذت إجراءات ملموسة لتصميم أداة شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عندما شرعت جمهورية مولدوفا في التفاوض بشأن اتفاق ارتباط بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا. وستؤدي هذه العملية إلى وضع جدول أعمال اندماجي لمولدوفا يتبناه الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط أو الطويل سيكون بمثابة منهج عمل للسياسات العامة لتخطيط الموارد الداخلية والخارجية.

وخلال اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ في بروكسل، عرضت حكومة جمهورية مولدوفا على شركائها الإنمائيين الرئيسيين ورقة استراتيجية معونة "إعادة التفكير في مولدوفا" تحدد أولويات السياسة العامة والاحتياجات الاستثمارية على مدى فترة أربع سنوات. وقدر إجمالي تكاليف الإصلاح بمبلغ ٣,٥ بلايين يورو (حوالي ٤,٧ بلايين دولار). وتتيح هذه الوثيقة إطارا للتفاوض بشأن المعونة الخارجية المحتمل تقديمها إلى الحكومة، وهي أداة مفيدة جدا تشمل السياسات العامة وتنسيق المعونة.

وحتى الآن، لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية هي الغايات الوطنية الطويلة الأجل الوحيدة التي يتضمنها جدول أعمال الحكومة على المدى المتوسط. وحددت جمهورية مولدوفا غاياتها الوطنية للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأول مرة في ورقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر الصادرة سنة ٢٠٠٤. وفي السابق، كانت الحكومة تقدم تقارير سنوية عن ورقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتقارير مرة كل سنتين عن الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٥، وافقت الحكومة على التقرير الوطني الأول المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي تضمن تحليلا مفصّلا وقائما على أسس متينة عن كل هدف. ولاحقا في عام ٢٠٠٧، وبعد إجراء تحليل عن التقدم المحرز وسلسلة من المشاورات مع المجتمع المدني ومع شركاء البلد الإنمائيين، تم تنقيح معظم الغايات. وقد تم هذا التنقيح بسبب تغيير في المنهجية المستخدمة لتقييم عدد من المؤشرات وبسبب تحقيق بعض الغايات بحلول عام ٢٠٠٧ وكذلك خفض المعدلات المتعلقة بغايات أخرى يبدو أنها كانت طموحة بشكل مبالغ فيه. وجميع الأهداف الإنمائية للألفية المنقحة ومؤشرات إنجازها متضمنة في الوثائق الاستراتيجية الوطنية إلا أن تنفيذها، وبالتالي النتائج المحققة المتصلة بها، متفاوتة من هدف إلى آخر.

وفي عام ٢٠٠٦، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتقييم الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية مولدوفا من منظور جنساني. وفي العام نفسه أيضا، أُجري تقييم للاحتياجات من الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أتاح هذا التقييم تقديرا واضحا للتكاليف المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية

مولدوفا، مما سمح للحكومة بالتركيز على التخطيط الداخلي وعلى جهود تعبئة الموارد الخارجية. إلا أنه منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، تمت مواجهة صعوبات في إدماجها بشكل تام في الوثائق الاستراتيجية الوطنية وفي وضع خطط عمل قصيرة ومتوسطة الأجل واقعية لضمان تنفيذها.

ثانياً - التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً/الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١: الحد من الفقر والجوع

اتسم العقد الأول من المرحلة الانتقالية بحدوث كساد اقتصادي وزيادة في معدلات الفقر. بيد أنه بدءاً من عام ٢٠٠٠، حين بلغت معدلات الفقر حوالي ٧٠ في المائة، بدأ الفقر في التراجع، نتيجة حدوث انتعاش اقتصادي. وفي عام ٢٠٠٦ (حين استُحدثت منهجية جديدة لتقدير معدلات الفقر)، كانت نسبة ٣٠,٢ في المائة من السكان تعيش في فقر مطلق، ونسبة ٤,٥ في المائة تعيش في فقر مدقع. وبالرغم من هذه المكاسب، فقد زاد معدل الفقر المطلق للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام في ٢٠٠٨، نتيجة التراجع الاقتصادي العالمي، وبلغ نسبة ارتفاع مؤشرات الفقر في المناطق الريفية، وانخفاض معدلات التحويلات المالية. والفئات الاجتماعية الأضعف التي تضررت من الفقر المطلق هي كبار السن، والفئات التي لا مورد لها للدخل سوى العمل لحساب أنفسها في الزراعة، والأسر الكبيرة والأسر التي لديها عدة أطفال، والذين يقعون بلا عمل فترة طويلة. ومن منظور جنساني، لا يوجد فرق واضح في مستويات الفقر بين الرجال والنساء (انظر المرفق جيم).

وقد كان للسياسات العامة التي نفذتها الحكومة في السنوات الأخيرة تَوَجُّه اجتماعي محدد، حيث وُجِّه حوالي ٦٨ في المائة من الإنفاق العام لتنفيذ تدابير اجتماعية. واستخدمت الحكومة، بدعم من شركاء التنمية^(١)، على نحو يتسم بالكفاءة، موارد مالية لتنفيذ مجموعة من تدابير السياسة العامة، بهدف دعم الفئات الضعيفة، ومن بينها هؤلاء الواقعون تحت خط الفقر.

(١) المانحون الرئيسيون الذين يساعدون مولدوفا في مكافحتها للفقر هم صندوق النقد الدولي، من خلال اعتماداته في إطار برنامج مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، والبنك الدولي، من خلال برنامجه الائتماني لدعم الحد من الفقر. ويقدم مانحون آخرون، من بينهم المفوضية الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، دعماً لمولدوفا عن طريق مشاريع المساعدة التقنية الموجهة إلى الحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

وكانت إحدى السياسات الأكثر شعبية للحد من الفقر هي الانتقال من صرف تعويضات اسمية عن المرافق، التي تُصرف لـ ١١ فئة من السكان، إلى صرف إعانة اجتماعية قائمة على تقييم الدخل. ورغم أن التعويضات الاسمية شكّلت حوالي نصف النفقات المنصرفة في المساعدات الاجتماعية، فإن اتباع النهج القائم على الفئات أدى إلى بعض أوجه القصور في النظام - حيث قبضَ خمساً المُتلقين الأُغنى ثلث التعويضات. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة، فقد أظهر اتجاه الفقر في عام ٢٠٠٨ احتمالاً ضعيفاً بتحقيق الغاية المتوسطة بتقليل كل من نسبة الأفراد الذين يقل استهلاكهم عن ٤,٣ دولارات يومياً (من حيث تعادل القوة الشرائية)، ومعدل الفقر المطلق، بحلول عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالفقر المدقع، في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، نجحت جمهورية مولدوفا في تحقيق تخفيض في مستوى الفقر المدقع المطلوب في إطار كل من الغاية المتوسطة لعام ٢٠١٠، والغاية النهائية لعام ٢٠١٥.

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الإلزامي العام

ما برح التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم غير مستوٍ. ففي الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٨، انخفضت معدلات التسجيل في التعليم الإلزامي العام من نسبة ٩٥,١ في المائة إلى ٩٠,٩ في المائة. وتتعلق أسباب انخفاض معدلات التسجيل، والارتفاع في معدلات ترك المدرسة بما يلي: الفقر، وبخاصة في المناطق الريفية؛ وزيادة عدد الأطفال الذين لا تتوافر لهم رعاية الوالدين بشكل دائم نتيجة لعمليهما في الخارج؛ وضعف البنية التحتية للمدارس. ورغم أن الإنفاق على التعليم قد زاد بشكل مطرد، ليبليغ ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وهو ما يمكن مقارنته بأوروبا الغربية) في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، فلا يزال التوزيع فيما بين مراحل التعليم المختلفة غير متوازن - حيث يتلقى التعليم الإلزامي العام حوالي نصف الأموال المتاحة، رغم أن متوسط السعة المستخدمة في المدارس يبلغ ٦٧ في المائة. ويوجد عدد كبير من المدارس في حالة متدنية، ولا يتوافر بها تدفئة مركزية كما تفتقر لظروف النظافة الصحية الملائمة. ورغم جميع أوجه القصور هذه، فلا يزال المعدل العام للإلمام بالقراءة والكتابة مرتفعاً، حيث بلغ ٩٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، و ٩٩,٦ في المائة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً.

ونفذت الحكومة، بدعم من شركاء التنمية القطريين، مجموعة من السياسات لتحسين نوعية التعليم الإلزامي العام وإمكانية الحصول عليه^(٢). وبدأت عملية إعادة تنظيم المدارس في مطلع عام ٢٠١٠، ولا يزال يتعين إدخال الصيغة الجديدة للتمويل، التي تنص على زيادة استقلالية المدارس في استخدام الأموال. والتنظيم الأمثل لشبكة المدارس ذو أهمية أيضاً، بالنظر إلى الانخفاض في عدد الطلاب^(٣)، ومستوى النظام المدرسي الموروث. وبينما يجري تنفيذ عملية إعادة تنظيم المدارس، يتعين إيلاء اعتبار كبير لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، الذين يشكّلون حوالي عُشر الأطفال دون الستة عشر عاماً.

وبالنظر إلى أنه في غالبية الحالات تتولى النساء رعاية الأطفال، تصبح زيادة توافر رعاية ما قبل المدرسة للأطفال، وحتى يبلغ الأطفال سن الدراسة في بعض الأحيان، أمراً ضرورياً لضمان إتاحة فرصة دخول النساء إلى سوق العمل على قدم المساواة. ونتجت الزيادة في معدل التسجيل في خدمات رعاية ما قبل المدرسة، ضمن عوامل أخرى، عن الجهود المشتركة التي بذلتها الحكومة بدعم من اليونيسيف، والبنك الدولي، وشركاء آخرين، الذين وضعوا معاً سياسات جديدة بشأن التعليم المبكر، والمواد التعليمية والمنهجية، التي تشمل أيضاً الفئات الضعيفة. وبالتالي، فإن نصيب الأطفال من تعليم ما قبل المدرسة في تزايد مستمر. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ معدل التسجيل في المدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٦ أعوام ٧٤,٤ في المائة، مقابل ٤٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو رقم قريب من المستهدف ونسبته ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

ومن منظور جنساني، لا يظهر في معدل التسجيل في مرحلة التعليم الإلزامي العام أي تفاوتات ملحوظة - حيث إن معدل تسجيل الصبيان لا يزيد إلا بمقدار هامشي عن معدل تسجيل البنات. ومن ثم، ففي التعليم الابتدائي حيث تبرز الفروق الجنسانية أكثر قليلاً عنها في التعليم الثانوي، بلغت معدلات تسجيل البنات والصبيان نسبة ٩٢,٧ في المائة و ٩٤,٤ في المائة على التوالي، في عام ٢٠٠٨. أما في التعليم الثانوي، فالتفاوتات لا تُذكر؛ حيث بلغ معدل التسجيل في عام ٢٠٠٨ نسبة ٨٨,٨ في المائة للبنات، ونسبة ٨٩,٨ في المائة للصبيان. ولا توجد أيضاً تفاوتات خطيرة بين الجنسين في التسجيل في تعليم ما قبل

(٢) فيما يلي ورقات السياسات الرئيسية المتعلقة بالتعليم: برنامج تحديث نظام التعليم المولدوفي (٢٠٠٥-٢٠٠٨)؛ و "توفير التعليم للجميع" الخطة الوطنية (٢٠٠٤-٢٠٠٨)؛ وبرنامج "SALT" لتطبيق تكنولوجيات المعلومات في مجال التعليم؛ والاستراتيجية وخطة العمل المتعلقة بإصلاح نظام مؤسسات الرعاية (٢٠٠٧-٢٠١٢)؛ والاستراتيجية والخطة الوطنية للعمل المجتمعي (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

(٣) وفقاً للتنبؤات، سينخفض عدد طلاب المدارس في العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

المدرسة؛ حيث بلغ معدل التسجيل للبنات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٣ و ٦ أعوام نسبة ٧٣,٨ في المائة، بينما بلغت ٧٤,٩ في المائة للصبيان.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يتسم معدل تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرار في جمهورية مولدوفا بعدم التجانس. وينص دستور الدولة على أن المرأة والرجل متساويان أمام القانون والسلطات العامة. وعلى مستوى البرلمان، تبدو الاتجاهات أكثر مؤاتة للمرأة بعد الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٩، حيث يتزايد باستمرار عدد النائبات في البرلمان. وفي الوقت الحالي، تشغل النساء حوالي ٣٠ في المائة من المقاعد، وهي النسبة المستهدفة. وإشراك النساء يعود بقدر كبير إلى إرادة الأحزاب السياسية، رغم أنه لا يوجد تشريع لإنفاذ ذلك، بما يشير إلى أن هذه المسألة تتعلق بالالتزام والمسؤولية من جانب الطبقة السياسية في مولدوفا. بيد أن هذا المستوى لتمثيل المرأة لا يشير إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، ومن ثم فهناك المزيد الذي يتعين عمله.

وفي عام ٢٠٠٨، بقي تمثيل النساء في المناصب القيادية في أجهزة الإدارة العامة المحلية عند معدل ثابت - بنسبة ٣,١ في المائة من رؤساء أجهزة الإدارة العامة المحلية، ونسبة ١,٧ في المائة من رؤساء البلديات. وفي الوقت نفسه، ارتفعت النسبة المئوية للنساء المنتخبات كمشرعات في مجالس الإدارة العامة المحلية إلى ١٦,٩ في المائة من أعضاء مجالس المقاطعات، ونسبة ٢٨,٧ في المائة من أعضاء المجالس المحلية. وعلى الصعيد المحلي، فالوظائف الوحيدة التي يزيد عدد من يشغلنها من النساء عن الرجال هي المستويات الأدنى في الترتيب الهرمي للوظائف (مستوى الاستشاري/الأخصائي). وعلى صعيد الإدارة التنفيذية المركزية، فإنه رغم وجود تفاوت جنساني في توزيع المرتبات، وحتى في معدل شغل المناصب العليا، تتركز النساء في الهياكل الأدنى من الترتيب الهرمي للوظائف.

ورغم أن تمثيل المرأة أخذ في الازدياد في مجالس الإدارة العامة المحلية، وفي البرلمان كذلك، فإن مكانها في هياكل صنع القرارات لا يمكن التنبؤ به، إذ إن التطورات المستقبلية تتوقف بقدر كبير على الطريقة التي ينظر بها كل حزب من الأحزاب السياسية إلى المسائل المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين.

وقد انخفضت التفاوتات بين مرتبات النساء والرجال في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط مرتب الإناث ٧٣,٣ في المائة من متوسط مرتب الذكور في عام ٢٠٠٨. وتعود الفجوة الجنسانية الحالية في الأجور إلى كون النساء، في غالبية الحالات، يعملن إما في مجالات تقل فيها الأجور العالية، التي تعتبر تقليدياً مهناً نسائية، مثل التعليم وخدمات الرعاية

الصحية، أو يعملن في مناصب ذات أجر منخفض مثل الوظائف المساعدة التي لا يناط بها مهام أو اختصاصات إدارية.

إلا أن التحدي الرئيسي ليس في ضمان تنفيذ تشريعات سليمة وواضحة، وهي مهمة سهلة نسبياً. فالخاصية المميّزة لهذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية ناشئة عن كونه ينطوي، لإنجازه، على حدوث تغيير في عقلية الناس - وهو تطور يستغرق وقتاً أطول.

الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال

مقارنة بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، تحققت إنجازات هامة في تخفيض معدل وفيات الأطفال بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة. ونتج النجاح في هذا المجال عن التوزيع الإقليمي للمساعدة الطبية في فترة ما حول الولادة، وتنفيذ عمليات نقل الأجنة في المختبرات، وإنشاء نظام وطني للرصد والمراقبة لشؤون المساعدة الطبية في فترة ما حول الولادة، وتدابير أخرى نفذتها الحكومة بدعم من شركاء التنمية القطريين^(٤). ورغم تطبيق منهجية جديدة في تعريف المواليد الأحياء^(٥) في عام ٢٠٠٧، أدت إلى ارتفاع مؤشرات وفيات الرضع في ذلك العام، فقد كان الوضع أحسن بكثير منه في عام ٢٠٠٠، وحتى بالمقارنة بعام ١٩٩٠. ففي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، انخفض معدل وفيات الرضع من ١٩ إلى ١٣,١ لكل ١٠٠٠ مولود حي. وحدث اتجاه مشابه في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. وهذا يبين أن الغايات المحددة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لكلا المؤشرين تجاوزت المستهدف بكثير.

ويعتمد إنجاز هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية واستدامته اعتماداً كبيراً على تنفيذ برامج التحصين الوطنية، واتخاذ إجراءات لزيادة الوعي للآثار الإيجابية لتحصين الأطفال ضد الحصبة. ورغم أنه لا يمكن تحقيق التحصين الشامل لأسباب مختلفة، فإن نسبة

(٤) قدمت حكومة اليابان، وسويسرا، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، واليونيسيف، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والبنك الدولي، مساعدات مالية لتخفيض معدلات وفيات الأطفال.

(٥) المنهجية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لتعريف المواليد الأحياء هي الولادة التي تحدث بعد إتمام ٢٢ أسبوعاً من الحمل، ويبلغ وزن المولود ٥٠٠ غرام أو أكثر. وفي السابق، جرى تقييم المؤشر المعني بناء على تعريف المواليد الأحياء بأنها الولادة التي تحدث بعد إتمام ٢٨ أسبوعاً من الحمل، ويبلغ وزن المولود ١٠٠٠ غرام أو أكثر.

الأطفال المحصنين ضد الحصبة في مولدوفا هي من أعلى النسب في العالم^(٦) (٩٤,٤ في المائة).

وترتفع معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة أكثر بين الصبيان - وهي نتيجة يمكن تفسيرها بأن عدد المواليد من البنات كل عام أقل من عدد الصبيان. وفي المناطق الريفية، ترتفع معدلات وفيات الرضع من الإناث والذكور عنها في المناطق الحضرية. وهذا يشير إلى وجود مشكلة أهم يلزم التصدي لها - وهي أن يتاح للجميع خدمات الرعاية الصحية العامة الجيدة في جميع أنحاء البلد.

الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية

الكثافة السكانية في جمهورية مولدوفا منخفضة، حيث يولد حوالي ٣٨ ٠٠٠ مولود في العام. وقد شهدت مولدوفا انخفاضاً مطّرداً في معدل الوفيات النفاسية منذ التسعينيات، حيث بلغ المتوسط أقل من ٢٥ حالة (٢٣,٦) من كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في الأعمار الأخيرة - وهو مؤشر يعتبر منخفضاً وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، تتم حوالي ٩٩,٥ في المائة من حالات الولادة في حضور موظفين صحيين مؤهلين، وهي نسبة مرتفعة.

وتعود الوفيات النفاسية في الغالب إلى التزيف، يليه التسمم الحملي المتأخر، وحالات التلوث الجرثومي، والانصمام الخثاري، وتليف الكبد، وفي أحوال نادرة، تنشأ حالات عن مشاكل تتعلق بالتخدير. ومن مجموع حالات الوفيات النفاسية، يمكن تبيين وجود مشاكل اجتماعية رئيسية في حوالي نصفها، من قبيل أسلوب الحياة الارتحالي، وعدم الاستعناء بالرعاية الطبية، وعدم توافر أجهزة طبية حديثة في بعض عنابر الولادة في المقاطعات. وتنشأ مشاكل كذلك من حالات الإجهاض. ونتيجة تنفيذ تدابير تنظيم الأسرة في المقام الأول، انخفض عدد حالات الإجهاض بصورة ملحوظة في جمهورية مولدوفا، من ٣٧ ٠٠٠ في عام ١٩٩٧ إلى ١٤ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٨. بيد أن المشاكل الناتجة عن حالات الإجهاض ما زالت تمثل أحد أسباب الوفيات النفاسية^(٧).

(٦) المصدر: Nation Master - قاعدة بيانات عالمية تشمل بيانات مُجمّعة من مصادر مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووكالة المخابرات المركزية.

(٧) في عام ١٩٩٧، سُجّلت ٧٥,٢ حالة إجهاض لكل ١٠٠ مولود جديد. وبحلول عام ٢٠٠٨، تراجع هذا المؤشر إلى ٣٦,٢. وكان معدل إنهاء الحمل في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ عاماً ثابتاً تقريباً على مدى الأعوام العشرة الماضية، بما يمثل ١٠ في المائة من مجموع حالات الإجهاض.

وتعود المكاسب التي سجَّلتها جمهورية مولدوفا في الأعوام الأخيرة (فيما عدا عام ٢٠٠٨) في سياق تخفيض معدل الوفيات النفاسية إلى حد كبير إلى تنفيذ سياسات عامة، إلى جانب الدعم المقدم من شركاء البلد في التنمية. وجرى تطبيق عدد من السياسات بنجاح، تكفل لجميع النساء الحوامل ومواليدهن، بغض النظر عن أصولهن الإثنية، أو حالتهم الاجتماعية أو الزوجية، أو آرائهن السياسية أو الدينية، الاستفادة من إمكانية الحصول بشكل عادل وبحرية، على خدمات صحية عالية الجودة أثناء فترة الحمل، والولادة، وبعد الولادة^(٨).

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وغيرهما من الأمراض

ينتشر في جمهورية مولدوفا وباء فيروس نقص المناعة البشرية بمعدل منخفض، مع وجود إشارات إلى تزايد أعداد المصابين من السكان بوجه عام وبالمقارنة بمعدل الإصابة التراكمية بالفيروس، فقد هبط معدل الإصابة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما خلال عام ٢٠٠٨. ولا يزال الفيروس يلحق آثارا جسيمة بالسكان الشباب والقادرين على الإنجاب. وعلاوة على ذلك، ظهر اتجاه صوب "تأنيث" العدوى: ففي بداية الوباء، كان معظم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الرجال (٨٤ في المائة)، بينما شكلت النساء في السنوات الأخيرة قطاعا متزايدا من المصابين. وخلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، زادت نسبة النساء الحوامل اللاتي أُجري عليهن اختبار الفيروس من ٩٦ في المائة إلى ٩٩,٤ في المائة، ولا يزال تفشي الفيروس بين هذه الفئة في ازدياد: ١,٠ في المائة في عام ٢٠٠٥؛ و ٢,٢١ في المائة في عام ٢٠٠٦، و ٣,٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧^(٩). وفي عام ٢٠٠٩، انخفض عدد الحالات الجديدة للإصابة بالفيروس بين النساء الحوامل؛ إلا أنه من السابق لأوانه التأكيد على انخفاض معدلات الإصابة. وقد يؤدي التحول إلى انتقال العدوى عن طريق الاتصال الجنسي الغيري بوصفه النمط الرئيسي لانتقال العدوى، وكذلك الأدلة المروية بأن المهجرة قد تزيد من السلوك الجنسي الخطر، إلى تحديد مسار الوباء في المستقبل^(١٠). وهناك وضع مثير للانزعاج بشكل خاص في هذا السياق في منطقة ترانسنيستريا في هذا البلد، حيث بلغت نسبة انتشار العدوى في هذه المنطقة ثلاثة أضعاف المناطق الأخرى (١٠٧,٢ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان الضفة اليمنى،

(٨) البرنامج الوطني المتعلق بـ "تعزيز المساعدة الطبية في فترة ما حول الولادة في جمهورية مولدوفا" للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، والبرنامج المتعلق بـ "تعزيز توفير خدمات عالية الجودة في فترة ما حول الولادة" (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالصحة الإنجابية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥، واستراتيجية تطوير نظام الرعاية الصحية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، والسياسات الصحية الوطنية لجمهورية مولدوفا، ٢٠٠٧-٢٠٢١.

(٩) بيانات قدمها المركز الوطني لإدارة المرافق الصحية (تقرير لم ينشر، ٢٠٠٨).

(١٠) تقرير أوكسفورد أناليتيكا، ٢٠٠٨.

و ٢٩٢,٦٣ حالة في ترانسنيستريا في عام ٢٠٠٩). وإجمالاً، فهناك ٧٠٠ ٥ شخص مصاب بالفيروس مسجل رسمياً في عام ٢٠٠٩.

وعلى الصعيد الوطني، ينفذ إطار الدولة للسياسات، الذي يهدد به أنشطة التصدي للفيروس في مولدوفا، عن طريق البرنامج الوطني للوقاية من الإصابة بالفيروس/الإيدز والإصابات المنقولة جنسياً ومكافحتها، خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠. ويحدد هذا البرنامج الاستراتيجيات الوطنية ذات الأولوية: الوقاية والمراقبة الوبائية والعلاج. ويمثل البرنامج خطة متكاملة متعددة القطاعات، تمولها في المقام الأول جهات مانحة دولية. ويقدم للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز علاج مضاد للفيروسات الرجعية مجاناً، في إطار جهد لتعزيز الامتثال. وعلاوة على ذلك، افتتح ٥٦ مركزاً طوعياً ومجانياً للاستشارات والاختبارات^(١١). وفي عام ٢٠٠٥، أنشئ مجلس التنسيق الوطني بشأن السل/فيروس نقص المناعة البشرية. إلا أنه بالرغم من التقدم الإيجابي في مجال الوقاية من الفيروس/الإيدز، يسود معظم البرامج التثقيفية والوقائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية طابع التفكك، كما أنهما تركز على زيادة المعرفة بالفيروس والإيدز بدلاً من الحث على تغيير السلوك. وهناك جهود وقائية محدودة مكرسة للأطفال والمراهقين المعرضين للخطر نتيجة محدودية البيانات المتاحة بشأن أعداد الأشخاص في هذه الفئات، ونظراً لعدم قدرة مقدمي الخدمة على تحديد الخدمات وإحالتها وتقديمها.

وبلغ انتشار السل في جمهورية مولدوفا معدلات وبائية في فترة التسعينات من القرن الماضي، وسط أزمة اقتصادية واجتماعية وتمويل غير كاف لنظام الرعاية الصحية، وافتقار إلى الأدوية المضادة للسل خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى الهجرة. وفي عام ٢٠٠٨، زادت معدلات الإصابة بالسل في السجون عن باقي عموم السكان ١١ ضعفاً. وطراً تطور مثير للقلق تمثل في زيادة عدد حالات عصابات مرض السل ذات المناعة ضد أدوية متعددة، التي تشكل ما يقرب من ٤٣ في المائة من مجموع عدد الحالات. ومن وجهة نظر متعلقة بنوع الجنس، هناك تباين كبير بين عدد الرجال والنساء الذين يعانون من السل، حيث مثل الرجال ما يزيد عن ثلثي الحالات الجديدة للإصابة بالسل في عام ٢٠٠٨. وساعد على اكتشاف حالات السل وإجراء إحصاءات في هذا المجال تطبيق برنامج عقاقير الدورة العلاجية القصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة لمرضى السل، امتثالاً للبرنامج الوطني لمكافحة السل والوقاية منه، الذي جرى الاضطلاع به خلال الفترتين ٢٠٠١-٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٠. وتم أيضاً تمديد إمكانية الحصول على علاج الخيار الثاني للسل

(١١) أنشئ بقرار الحكومة رقم ٨٢٥ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(الذي يقدم عندما يثبت عدم فعالية العلاج الأولي أو علاج الخيار الأول). ومن أجل علاج حالات المرضى الخارجيين المصابين بالسل غير البكتيري، وضعت آلية لمساعدة المصابين مساعدة مالية بشراء الأدوية والغذاء لهم وتحمل تكاليف النقل عنهم. وفي عام ٢٠٠٨، شكل معدل الوفيات الناجمة عن السل من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص ١٧,٤ حالة وفاة، وهو ما يقرب من هدف عام ٢٠١٠ البالغ ١٥ حالة.

الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية

من أجل كفاءة الاستدامة البيئية، التزمت الحكومة بزيادة نسبة الأراضي المغطاة بالغابات ومناطق الأراضي التي تحميها الدولة، وكذلك بتوسيع إمكانية حصول السكان على المياه الجيدة، وارتفاعهم بنظم المجاري والمرافق الصحية. وقد أحرز تقدم محدود في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتوسيع أراضي الغابات. فعلى وجه العموم، خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، زادت نسبة أراضي الغابات بنسبة واحد في المائة فقط، لتبلغ ١٠,٩ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في البلد.

واتسم الاتجاه الرامي إلى زيادة نسبة مساحات الأراضي التي تحميها الدولة، والتي تحافظ على التنوع البيولوجي، بالاطراد النسبي منذ عام ٢٠٠٠. وأحرز تقدم في عام ٢٠٠٦ عندما تضاعفت تغطية هذه المساحات، وتلا ذلك توسع آخر في عام ٢٠٠٧. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان الهدف المنقح لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ البالغ ٤,٦٥ في المائة قد تحقق بالفعل. ومن المهم بالنسبة لجمهورية مولدوفا أن تعمل على تحسين نوعية هذه المناطق، بكفاءة تخصيص الأموال والموارد البشرية، وكفاءة الصيانة ووضع نظام للحماية، إلى جانب تحقيق النمو الكمي.

وهناك مشكلة مستمرة في جمهورية مولدوفا تتمثل في إمكانية ارتفاع السكان بخدمات جيدة من حيث المرافق الصحية. وفي عام ٢٠٠٨، كانت نسبة السكان المتاح لهم الحصول بشكل مستدام على مصادر أفضل للمياه ٥٣ في المائة، مع وجود تباين ملحوظ في هذه النسبة بين الحضر (٩٢,٢ في المائة) والريف (٢٦,٧ في المائة). وبلغت نسبة السكان المتاح لهم الانتفاع بشكل مستدام بشبكات المجاري ٤٥,٧ في المائة، ونسبة السكان المتاح لهم الانتفاع بالمرافق الصحية نفس المستوى تقريبا - ٤٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويشير البطء في تحرك هذه المؤشرات إلى أن غايات الأهداف الإنمائية للألفية قد لا تتحقق وقد يتعثر التقدم صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالصحة. ومع ذلك، يشكل توفير المياه والمرافق الصحية إحدى أهم أولويات الحكومة الحالية، لأسباب كثيرة. فبخلاف الجوانب الاجتماعية والصحية، هناك أيضا أسباب اقتصادية، لكون الاستثمارات في البنية

الأساسية إحدى سبل تحجيم آثار الهبوط الاقتصادي العالمي. ولذا يعتقد أن هذه المؤشرات ستلحق بما فاتهما سريعاً خلال السنوات المقبلة بعد أن يتم بالفعل تأمين إتاحة قدر كبير من الأموال وبعد إجراء دراسات الجدوى.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

بالنسبة لبلد يمر بمرحلة انتقالية مثل جمهورية مولدوفا، تعد إقامة شراكات إنمائية أمراً شديداً الأهمية لبلوغ مستويات أعلى من حيث معيشة السكان وكذلك لإدماج البلد في الهياكل الأوروبية والدولية. فمن ناحية، يشير هذا ضمناً إلى ضرورة التعاون المستمر بين البلدان من أجل الوفاء بأول سبعة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ناحية أخرى، يشير ذلك إلى ضرورة إحراز تقدم في ميادين هامة أخرى لم تتناولها الأهداف، من قبيل التجارة الخارجية، والبنية الأساسية للنقل والاتصالات، والقدرة على تحمل الدين الخارجي، ودعم الشباب.

وكان نصيب الفرد الواحد من المساعدة الإنمائية الرسمية في جمهورية مولدوفا في ارتفاع مستمر، من ١٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، إلى ٢٦٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وكنتيجه للأزمة الاقتصادية، وجب تغطية عجز الميزانية من مصادر خارجية، مما أدى إلى زيادة الدين الخارجي للبلد. إلا أن الزيادة ليست خطيرة ويعد الموقف الاقتصادي الكلي للبلد متوازناً إلى حد كبير. ونجحت الحكومة في تأمين ما يزيد عن ٢,٦ بليون دولار لتمويل التنمية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وأتيح نصف هذا المبلغ في شكل منح، والجزء الباقي في صورة قروض تساهلية. ووفقاً لدراسة أجراها مؤخرًا صندوق النقد الدولي، يشكل إجمالي الدين الخارجي في عام ٢٠١٠ نسبة ٧٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يزيد إلى ٨٥,٩ في المائة من الناتج الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠.

وبالرغم من أنه من الممكن اعتبار جمهورية مولدوفا قصة نجاح في التعامل مع منظمات التمويل الدولية وتنسيق المعونة عموماً، توجد حاجة لتحسين كفاءة استخدام المساعدة الدولية.

وهناك تزايد مستمر في حجم التجارة الخارجية لجمهورية مولدوفا. ومع ذلك، فبالنظر للخصائص التي يتميز بها اقتصاد البلد - الذي يقوم بشكل كبير على الواردات الاستهلاكية، التي تلي الجزء الأكبر من الاستهلاك المحلي، فقد ازدادت هذه الواردات بمعدل أكبر من الصادرات خلال السنوات الأخيرة. ومن ثم ارتفع العجز التجاري خلال السنوات

التوسع الماضية بما يزيد عن عشرة أضعاف ما كان عليه. وكانت الاستثمارات المباشرة الأجنبية في ارتفاع مستمر، ولكن بمعدل أبطأ من التحويلات والواردات.

ويضطلع الشباب بدور خاص في إقامة الشراكات من أجل التنمية^(١٢). وكان للفترة الانتقالية تأثير سلبي على الأجيال الأصغر سنا. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة البطالة بين هذه الفئة ١١,٢ في المائة مقابل ٤ في المائة لكافة السكان. وتشجعا لروح ريادة الأعمال بين الشباب المقيمين بالمناطق الريفية، اعتمدت الحكومة البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للشباب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ويتيح البرنامج تدريبات ودعمًا عمليًا للحصول على رأس المال الأولي اللازم لبدء مشروع تجاري خاص. ويجري أيضا تنفيذ نشاط متابعة هذا البرنامج بدعم من الشركاء الإنمائيين للبلد (اليونيسيف والبنك الدولي)، ويهدف إلى المساعدة في إقامة منشآت تجارية بالغة الصغر في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتشجيع العمال المولدوفيين المهاجرين، الذين يشكل الشباب نسبة كبيرة من بينهم، على العودة إلى البلد. ويجري تنفيذ برنامج لتنسيق المساعدة المتعلقة بإعادة إدماج العائدين طوعا، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وإلى الآن، جرى تقديم مساعدة العودة وإعادة الإدماج إلى ما يقرب من ٤٦٠ شخصا.

ومن الجوانب المهمة ملاحظة أن جمهورية مولدوفا بلد غير ساحلي، خاصة على ضوء موقع البلد في إحدى أكثر المناطق دينامية على مستوى العالم، حيث تزايد التجارة والنقل والاتصالات بشكل سريع. وتتطلب البنية الأساسية للنقل، وهي الطرق والطرق السريعة، إجراء تحسينات كبيرة، من أجل جعل اقتصاد البلد أكثر دينامية وتحفيز التجارة والاستثمار. وقد تم بشكل جزئي حل المشكلات الناجمة عن كون البلد غير ساحلي ببناء واقتراح ميناء جيورجيووليستي في عام ٢٠٠٩. إلا أنه لتحقيق نمو أساسي في التجارة الخارجية، تعد قدرات الميناء غير كافية.

وقد شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تمثل العنصر السادس من هذا الهدف الوطني للأهداف الإنمائية للألفية، تقدما كبيرا في جمهورية مولدوفا في السنوات الأخيرة. ففي ثماني سنوات فحسب، حدثت طفرة في مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يقرب من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويفوق هذا المعدل بشكل كبير معدل البلدان الأخرى في المنطقة، وهو أعلى كثيرا من متوسط الاتحاد الأوروبي. وتحتل جمهورية مولدوفا المرتبة الرابعة ضمن الدول

(١٢) يعرف الشباب على أنهم فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، وهم يشكلون ١٠ في المائة من مجموع تعداد جمهورية مولدوفا.

الأعضاء برابطة الدول المستقلة من حيث المؤشر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعد الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبيلاروس^(١٣). وتتضمن تقريرا جميع البرامج الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية إجراءات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(١٤).

وبالإضافة إلى هذه المسائل، يتناول الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية إمكانية حصول السكان على الأدوية. ومن أجل تحقيق هذه الإمكانية، سواء من حيث التكلفة أو المكان، شرعت جمهورية مولدوفا في إجراء عملية للتحليل المنهجي لسوق المستحضرات الصيدلانية، بدعم من منظمة الصحة العالمية. وقد زادت كل من أسعار الأدوية وإمكانية الحصول ماديا عليها على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن ثم، يتمكن حوالي ثلاثة أرباع السكان من الحصول ماديا على الدواء، وهناك نسبة أعلى بقليل يغطيها تأمين صحي إلزامي.

الجزء باء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أولا - المسائل المتعلقة بالجنسين والوثائق الاستراتيجية الوطنية

مثلت مسألة كفالة المساواة بين الجنسين شاغلا لحكومة جمهورية مولدوفا على مدى العقدين الانتقاليين الماضيين. فقد صدقت جمهورية مولدوفا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٤، وصدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهنة في عام ١٩٩٥، وصدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بتساوي أجر العمال والعاملات عن العمل المتساوي في القيمة في عام ١٩٩٩، وصدقت على الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح في عام ٢٠٠١. وخلال السنوات الأخيرة، أحرز تقدم كبير سواء من حيث تكييف الإطار القانوني والمؤسسي تبعا لسياق السياسة الجنسانية ومن حيث إدراج هذه المسألة في ورقات السياسة الوطنية. إلا أننا يجب أن نعترف أن التقدم المحرز من هذا المنطلق كان محدودا بإطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأدرجت مسألة المساواة بين الجنسين في جدول أعمال الحكومة عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية. وقطعت الحكومة الحالية لجمهورية مولدوفا على نفسها هذا

(١٣) وفقا لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، قياس مجتمع المعلومات، الذي يقيس مؤشرات النمو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١٨٣ بلدا، احتلت جمهورية مولدوفا المرتبة الثامنة والستين، مما يضعها ضمن فئة البلدان ذات المستوى المتوسط لمؤشر الفرصة (في عام ٢٠٠٧، احتلت جمهورية مولدوفا المرتبة الثالثة والثمانين). وجددير بالذكر متوسط معدل النمو السنوي لجمهورية مولدوفا في مؤشر الفرصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي احتلت به المرتبة الثامنة والعشرين (الخامسة والثلاثين في عام ٢٠٠٧).

(١٤) الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، برنامج الحكومة، الاستراتيجية الوطنية لبناء مجتمع المعلومات (مولدوفا الإلكترونية - e-Moldova) وخطتها للعمل، وما إلى ذلك.

الالتزام، وتضمنت في برنامجها فصلا مستقلا يتناول السياسات الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، تم اعتماد برنامج وطني جديد لكفالة المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وخطة عمل لتنفيذه.

وتتضمن كل ورقة من الأوراق المذكورة أعلاه أحكاما تجرم التمييز بين الجنسين في مختلف المجالات. وفي عام ١٩٩٨، قدمت جمهورية مولدوفا تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - وهو تقرير تم تنقيحه بشكل أكبر في عام ٢٠٠٠. ولاحقا، صاغت اللجنة توصيات موجهة خصيصا إلى الحكومة، وفي عام ٢٠٠٤، عرض البلد تقريره، وبحث اللجنة هذا التقرير في عام ٢٠٠٦ إلى جانب تقرير بديل قدمه المجتمع المدني. وبعد تقييم التقريرين، صاغت اللجنة عددا من التوصيات، لم يتم بعد التعامل مع بعضها^(١٥).

ويرد مبدأ المساواة في الفرص من منظور جنساني في القانون رقم ٥ - سادس عشر، المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بشأن كفالة المساواة في الفرص بين المرأة والرجل. ويذكر القانون ضرورة إدراج مبادئه في جميع السياسات والاستراتيجيات والبرامج العامة، واللوائح المعيارية، والاستثمارات المالية، ومن ثم يدعو إلى اتباع نهج متكامل إزاء البعد الجنساني. ويقدم القانون أيضا إطارا مؤسسيا لكفالة المساواة بين المرأة والرجل عن طريق تعيين سلطات مختصة في مجال المساواة بين الجنسين: البرلمان، والحكومة، واللجنة الحكومية للمساواة بين المرأة والرجل، ووزارة العمل، وشؤون الحماية الاجتماعية والأسرة - بوصفها السلطة المتخصصة، والوزارات الأخرى، والسلطات الإدارية المركزية والسلطات العامة المحلية، وذلك عن طريق إنشاء وحدات لشؤون الجنسين. وأسهمت أنشطة وزارة العمل، وشؤون الحماية الاجتماعية والأسرة، التي جرى الاضطلاع بها عن طريق أنشطة "إدارة السياسات الرامية لكفالة المساواة بين الجنسين ومنع العنف"، في التقدم المحرز خلال السنوات الماضية في مجال المساواة بين الجنسين. وبناء على هذا القانون ولأغراض تلبية أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تم تأسيس اللجنة الحكومية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

ثانيا - أهم التحديات في مجال المساواة بين الجنسين

يشير تحليل موضوع المساواة بين الجنسين في جمهورية مولدوفا إلى المجالات المحفوفة بأكبر قدر من المشاكل وهي: تمكين المرأة، وخاصة في سوق العمل، والعنف ضد المرأة،

(١٥) http://www.un.md/UNIFEM/government/CEDAW/CEDAW_Recomandari%20_2006_Rom.pdf

والإتجار^(١٦). ولا تزال هناك حاجة لتناول مجالات من قبيل مشاركة المرأة في العمليات السياسية، وإعداد الميزانية بشكل يراعي المسائل الجنسانية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، ولكن في مرحلة أكثر تقدماً، كي يمكن إنجازها بشكل ملائم.

النساء في سوق العمل

تتميز حالة النساء في سوق العمل، رغم ارتفاع مستوى تعليمهن بوجه عام، أولاً، بتركزهن في وظائف القطاع العام، مثل الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والتعليم، وثانياً، بوجود تفاوت في الأجر بين المرأة والرجل في كل من القطاعين العام والخاص بسبب توظيف النساء للعمل بالمستويات الأقل في التسلسل الهرمي. ويؤدي هذان العاملان كلاهما إلى حصول النساء على دخول منخفضة.

وبالنسبة للقطاع الخاص، هناك مساحة أقل من ذلك بكثير لتدخل الحكومة من أجل التنظيم وكفالة المساواة في الحقوق للرجل والمرأة. ووفقاً لدراسة أجريت عام ٢٠٠٨^(١٧)، أعرب حوالي ٣٨,١ في المائة من المؤسسات التجارية والصناعية التي أُجريت معها مقابلات عن اعتقادها بأن النساء يواجهن في سوق العمل شروطاً أشد صرامة من الرجال. وفي الوقت ذاته، يعتقد ٤٢,٥ في المائة بأن النساء يتعرضن للتمييز في سوق العمل. واعترف المستجيبون للدراسة بأنهم يفضلون توظيف الرجال، وذلك من أجل "منع أية تقلبات يمكن أن تحدث في الموارد البشرية". وكما ذكر أعلاه، تُطبق القواعد المعيارية لمواجهة أي نوع من أنواع التمييز في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي. ومع ذلك، فإن الظاهرة التي تلاحظ عالمياً بالنسبة للدول الأخرى تنطبق على جمهورية مولدوفا - فباتخاذ إجراءات قانونية، يجري إثبات عدد قليل من هذه الحالات والكشف عنها. وتبين التجارب في بلدان أخرى أن بضع حالات تجد طريقها إلى المحاكم سنوياً لن يلغي المشكلة لعقود من الزمن. ورؤية حكومة جمهورية مولدوفا في هذا السياق هي أن من الأهمية بمكان للقضاء على هذه المشكلة تنقيف الأجيال الشابة وتشكيل عقلية جديدة أكثر مراعاة للخصوصيات الجنسانية في المجتمع، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. بيد أن القضاء على النماذج النمطية فيما يتعلق بأدوار الجنسين أو المهن التقليدية عملية أبطأ من ذلك بكثير.

(١٦) التقرير الشامل بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، حكومة مولدوفا، ٢٠١٠.

(١٧) "حالة المرأة في سوق العمل بجمهورية مولدوفا"، الاجتماع الآسيوي الأوروبي، كيشيناو، ٢٠٠٨.

النساء عرضة للعنف المتزلي

أحاطت حكومة جمهورية مولدوفا علما، بالملاحظات الختامية التي قدمتها، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن العنف المتزلي، وتدابير تدخل السلطة القضائية، ومحدودية عدد وقدرة الملاجئ لإيواء ضحايا العنف المتزلي، وكون العنف المتزلي لا يعتبر مُبررا لتدخل الشرطة إلا في الحالات التي تُؤدي إلى إصابات خطيرة. وفي الوقت ذاته، فقد صاغت ملاحظات مماثلة لجنة حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة، التي لا تزال تشعر بقلق إزاء انتشار العنف، بما في ذلك العنف المتزلي ضد المرأة في جمهورية مولدوفا.

ونظرا للظروف الخاصة التي يقع في إطارها حدث العنف المتزلي، فمن الصعب جدا تقدير مدى العنف الذي يشهده البلد. ومع ذلك، تشير البيانات القليلة المتاحة، إلى وضع يندر بالخطر^(١٨). ووفقا لوزارة الشؤون الداخلية، كانت هناك ٤٧ جريمة قتل تتصل بالأسرة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. بل إن المعلومات عن الحالة في منطقة ترانسنيستريا أقل تيسرا، وأية معلومات متاحة إنما تأتي عن طريق المجتمع المدني في المنطقة. ووفقا للمسح الذي أجرته منظمة محلية غير حكومية تعرف باسم "ريزونانس - Rezonans" بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مولدوفا عن النظرة إلى العنف المتزلي في منطقة ترانسنيستريا، فإن معظم ضحايا العنف المتزلي هم من النساء (٤٤,٥ في المائة) والأطفال (٤٥,٣ في المائة). فواحدة من بين كل أربع نساء في منطقة ترانسنيستريا تعاني العنف المتزلي في شكل ما، إما اعتداء جسدي أو اقتصادي أو نفسي وعاطفي^(١٩).

وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، اعتمد قانون منع ومكافحة العنف المتزلي، وهو يتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويحدد هذا القانون مفاهيم رئيسية فيما يتعلق بالعنف المتزلي وأشكاله، واضعا إطارا مؤسسيا. ومسؤوليات تفصيلية للسلطات المعنية؛ وينص على إنشاء مراكز لمساعدة ضحايا العنف، وإيجاد آلية فعالة لتسوية حالات العنف بتقديم شكاوى، وطلب إصدار أوامر بالزجر والحماية، وعزل المسيئين. ورغم أن القانون يسري اعتبارا من ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فقد أصدرت المحاكم المولدوفية ثلاثة أوامر من هذا النوع حتى

(١٨) يجري جمع الإحصاءات الرسمية عن حالات العنف المتزلي حصريا من قبل الشرطة، ولكن لا تنجح المؤشرات المستخدمة تماما في إظهار جميع أشكال العنف التي تحدث داخل الأسرة وإنما تقتصر على تسجيل حالات القتل مع سبق الإصرار داخل الأسرة، وكذلك الإصابات الجسدية الخطيرة، والإصابات الجسدية الخفيفة، وعدد مثيري المشاكل المتزلية.

(١٩) دراسة استقصائية عن النظرة إلى العنف المتزلي في منطقة ترانسنيستريا، المنظمة غير الحكومية "ريزونانس - Rezonans"، ٢٠٠٩.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بعد تنفيذ أنشطة لرفع مستوى الوعي والتدريب بدعم من الجهات المانحة والمجتمع المدني^(٢٠).

وتُعد الدعاية لهذه الحالات واحدة من أفضل الأدوات التي تملكها الحكومة لتشجيع المواطنين الذين يعانون مشاكل العنف المتزلي على الاتصال بوكالات إنفاذ القانون. وينص القانون على توفير الخدمات لحماية ضحايا العنف المتزلي. وتُقدم السلطات الدعم لصون مركزين لحماية الضحايا، في حين تُمول الجهات المانحة التكاليف الأخرى. وتتولى منظمات غير حكومية إدارة معظم المساعدة المقدمة للنساء المتضررات من العنف المتزلي؛ وتعتمد هذه الأنشطة اعتمادا كبيرا على دعم الجهات المانحة. وتوفر هذه المنظمات المشورة النفسية والقانونية والمساعدة الطبية، ولكن قلة منها فقط تستطيع توفير مأوى كذلك. وثمة حاجة إلى المزيد من الموارد الإضافية والجهود في هذا الاتجاه، نظرا لقلّة وجود مراكز. وهذه المراكز لديها موارد بشرية ومادية محدودة، وليست موجودة بكثرة في جميع أنحاء البلد. كما يُعزى العدد المحدود من أوامر الحماية إلى عدم النص على إجراءات الإنفاذ ضمن الإجراءات الوطنية المدنية والجنائية.

ولهذا السبب، فقد وضعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرة مشروع قانون سُميَّ من إنفاذ أوامر الحماية التي يصدرها القضاة. ويتضمن مشروع القانون هذا تعريفاً جديداً لـ "العنف المتزلي" في القانون الجنائي، وكذلك تجريماً لكل من "التحرش الجنسي" و "الاغتصاب بين الزوجين". وفي أثناء كتابة هذه المادة، عُقدت جلسة الاستماع الأولى بخصوص هذا التشريع في البرلمان في ٤ أيار/مايو ٢٠١٠. ويتوقع أن تُصبح التعديلات قانوناً بحلول نهاية العام.

النساء عرضة للاتجار بالبشر

في السنوات القليلة الأولى بعد عام ٢٠٠٠، صارت جمهورية مولدوفا واحدة من المصادر الرئيسية للاتجار بالبشر في جنوب شرقي أوروبا، وغالبية الضحايا هم من الفتيات والنساء، اللاتي كان لا يزال سن ١٤ في المائة منهن دون ١٨ عاماً. وتتراوح أعمار أكثر من

(٢٠) جرى تنفيذ هذه الأنشطة كجزء من مشروع "حماية وتمكين ضحايا الاتجار بالبشر والعنف المتزلي"، الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

نصفهن بين ١٩ و ٢٤ عاماً^(٢١). ولا توجد إحصاءات موثوقة عن ظاهرة الاتجار بالبشر حيث إنه لم يتم تحديد هوية كثير من الضحايا لا في بلدان المقصد ولا في مولدوفا بسبب تغير أنماط الاتجار بالبشر، والمخاوف المتصلة بجلب العار، وتدني احترام الذات، وانعدام الثقة في هيئات إنفاذ القانون.

وأحد مؤشرات قياس ظاهرة الاتجار بالبشر في جمهورية مولدوفا هو عدد الأشخاص الذين تلقوا مساعدة من المنظمة الدولية للهجرة ومركز مساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر. وبين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٨، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين تلقوا مساعدة ١٨٣ ٥ شخصاً، بمن فيهم ٤٤٣ ٢ ضحية للاتجار بالبشر و ١٠١٦ ١ طفلاً من أبناء ضحايا الاتجار بالبشر، و ٥٠ مهاجراً تقطعت بهم السبل و ١٦٧٤ ١ حالة من فئة المعرضين للخطر^(٢٢). والأشكال الرئيسية للاستغلال هي: الاستغلال الجنسي (٨٥,٥ في المائة)، والعمل (٦,٥ في المائة)، والتسول (٣,١ في المائة). وبلدان المقصد الرئيسية هي: تركيا (٣١ في المائة)، والاتحاد الروسي (٢٢,٨ في المائة)، وجمهورية مولدوفا (٢٠,٢ في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (٥,٧ في المائة)، وقبرص (٤,٤ في المائة). ورغم اختلاف أنماط الاستغلال من منطقة إلى أخرى، تبقى حالات الاستغلال الجنسي مشتركة بين جميع بلدان المقصد وفي أكثر الأحيان تُسجل في تركيا والإمارات العربية المتحدة ودول البلقان وجمهورية مولدوفا.

ووفقاً للبيانات التي وفرتها المنظمة الدولية للهجرة ورابطة "لا استرادا الدولية - La Strada"، فإن ٧٠ في المائة على الأقل من ضحايا الاتجار هم من أسر تُعرّف بأنها "فقيرة" أو "فقيرة جداً"؛ وذكر ٦٥ في المائة منهم بأن البطالة هي السبب الرئيسي للفرار إلى الخارج، وأن ٧٠ إلى ٩٥ في المائة منهم قد عانين من العنف المترتب قبل الاتجار بمن^(٢٣). والمشكلة الأخرى هي الاتجار الداخلي في جمهورية مولدوفا، ولا سيما من منطقة ترانسنيستريا. وقد تلقى خط الاتصال للمساعدة الذي تديره المنظمة غير الحكومية "التفاعل - Interaction"، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، أكثر من ٨٨٦ ٢ مكالمات في الفترة من

(٢١) الاتجار غير المشروع على حقيقته، موجز إحصائي، تحديث ٢٠٠٥-٢٠٠٦، المنظمة الدولية للهجرة في مولدوفا، ٢٠٠٧. (A Statistical Profile, 2005-2006 Update, IOM Moldova, -Trafficking As It Is). (2007).

(٢٢) المنظمة الدولية للهجرة في مولدوفا، أسئلة متكررة عن مولدوفا، الهجرة والاتجار (IOM Moldova, FAQ) (about Moldova, Migration, Trafficking).

(٢٣) التقرير السنوي الثاني عن ضحايا الاتجار بالبشر في جنوب شرقي أوروبا، التقرير القطري، جمهورية مولدوفا، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨^(٢٤). ومنذ عام ٢٠٠٤، سهلت المنظمة الدولية للهجرة إعادة ٢٣٦ ضحية مع أطفالهن إلى وطنهم داخل منطقة ترانسنيستريا وتأهيلهم.

وقد تم إحراز تقدم هائل في مجال مكافحة الاتجار بالبشر باعتماد قانون بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٥^(٢٥). وجرت مواءمة بين القانون الجنائي وهذا القانون بالنص على المسؤولية الجنائية عن جرائم الاتجار بالبشر، والاتجار بالأطفال، واحتطاف ونقل الأطفال بطريقة غير مشروعة من البلد، والقوادة^(٢٦). كما يعزز القانون الضمانات التي يوفرها للمشاركين في القضايا الجنائية ويفرض أحكاماً أشد بالسجن على الضالعين في الاتجار بالبشر تصل إلى عقوبة السجن المؤبد. ومنذ عام ٢٠٠١، بُذلت جهود مؤسسية، بما فيها إنشاء شعبة خاصة، ضمن مكتب المدعي العام، لمكافحة الاتجار بالأشخاص وإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٠٣، أنشأت اللجنة الوطنية أربعة أفرقة عاملة فرعية بشأن المنع والحماية والتشريع والاتجار بالأطفال، يشارك في رئاسة كل منها نائب وزير ومنظمة دولية، وهي تحديداً المنظمة الدولية للهجرة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو اليونسيف.

ورغم أن جزءاً كبيراً من أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر التي تضطلع بها جمهورية مولدوفا تقوم بتنفيذه منظمات دولية وتبقى معتمدة على تمويل الجهات المانحة الدولية، فإن الحكومة قد حسنت جهود حماية الضحايا وقدمت مساعدة مالية مباشرة للمعاونة في حماية الضحايا ومساعدتهم. وقد اضطلعت بدور قيادي، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، في تطوير وتنفيذ "نظام الإحالة الوطني" بهدف مساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر والضحايا المحتملين له. وكان نظام الإحالة الوطني قد أُطلق في عام ٢٠٠٦؛ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وصل مجموع عدد المستفيدين إلى ٨٧٤، بمن فيهم ٢٩٢ ضحية وكانت هناك ٥٨٢ حالة منع.

وبالاعتماد على الإمكانيات المالية، فإن الحكومة تستعيد تدريجياً ملكية العملية، وقد خطت خطوة في هذا الاتجاه بإضفاء الطابع المؤسسي على مركز المساعدة والحماية في كيشيناو (المصمم لإعادة تأهيل الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر)، الذي كانت تُديره سابقاً

(٢٤) أنشطة المنظمة الدولية للهجرة في ترانسنيستريا، http://www.iom.md/materials/brochures/15_iom_transnistria_region.pdf.

(٢٥) قانون منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، رقم ٢٤١-١٦، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و إم أو (MO) ١٦٤-١٦٧ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. Law on Preventing and Combating Trafficking .in Persons, No.241-XVI of 20 October 2005, MO 164-167 of 9 December 2005

(٢٦) المواد ١٦٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٢٠ من القانون الجنائي.

المنظمة الدولية للهجرة، وذلك ابتداء من آب/أغسطس ٢٠٠٨ بتمويل مشترك من ميزانية الدولة.

كما واصلت الحكومة المولدوفية تطوير نظام الإحالة الوطني على الصعيد عبر الوطني في إطار تنظيم العودة إلى الوطن، الذي تمت الموافقة عليه في آب/أغسطس ٢٠٠٨، عن طريق التفاوض لوضع اتفاقات ثنائية مع بلدان المقصد مثل الاتحاد الروسي وإيطاليا وأوكرانيا وقبرص والإمارات العربية المتحدة في مجال حماية الضحايا والضحايا المحتملين للاتجار بالبشر ومساعدتهم. وفي عام ٢٠٠٩، أُعيد ٤٢ من القصر ممن ليسوا برفقة أحد و ٤٦ من ضحايا الاتجار بالبشر و ٩ مهاجرين تقطعت بهم السبل.

وبدخول قانون منع ومكافحة العنف المتزلي حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، جرى توسيع نطاق نظام الإحالة الوطني ليشمل تقديم المساعدة لضحايا العنف المتزلي كذلك^(٢٧).

الطريق إلى الأمام

يتجسد التزام جمهورية مولدوفا بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. كما سيتواصل إدراج هذه الأهداف في عملية تنسيق السياسات والتخطيط في الوثيقة الاستراتيجية المقبلة التي ستعتمد بعد عام ٢٠١١.

وبعد إجراء تحليل لمدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في جمهورية مولدوفا، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عمل أكثر شمولية بكثير من هذا التقرير، استنتج أنه من أصل ٢٧ غاية محددة تتضمنها الأهداف الإنمائية للألفية، الثمانية، من المرجح أن تحقق مولدوفا ٢١ غاية. وبالرغم من حسامة التحديات في قطاعي البيئة والتعليم فإن القيام بالمزيد من التدخلات، بالشكل المناسب، على مستوى السياسات العامة والتمويل (ليس فقط من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية) قد يؤدي إلى تحقيق نتائج بحلول عام ٢٠١٥ أرفع بكثير مما هو متوقع في الوقت الراهن. كما يكتسي الحفاظ على التقدم المسجل إلى حد الآن أهمية بالغة. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن البلد قد أحرز تقدما ملحوظا في مجال الرعاية الصحية النفسانية، فإن الحفاظ على أداء هذه المؤشرات، وإبقاء معدلات الوفيات في مستويات منخفضة وتحسينها باستمرار، يستوجب مواصلة تحسين القطاع الصحي وضمان

(٢٧) بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، جرى توسيع نطاق نظام الإحالة الوطني ليغطي ١٦ مقاطعة وبلديتين ومدينة صغيرة واحدة.

حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة في المناطق الحضرية وكذلك في المناطق الريفية وتحسين الهياكل الأساسية للمستشفيات ومعداتها ورأس مالها البشري بشكل مستمر. ومن الواضح أن هذه العملية ستظل متواصلة.

وتم التوصل إلى أنه لا يمكن إحراز أقصى قدر ممكن من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون تنسيق التدخلات في المجالات الرئيسية الأوسع نطاقا بكثير من نطاق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الماضي كما في الحاضر، تراعي الوثائق الاستراتيجية الوطنية هذه التدخلات الشاملة التي تتمحور حولها أيضا وثيقة "إعادة التفكير في مولدوفا". وكان لإجراء تغييرات هيكلية أثر متفاوت على تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعطي تنفيذ تغييرات وتعديلات هيكلية معينة دفعا للأنشطة الرامية لتحقيق كل هدف من الأهداف الثمانية. ولهذا التغييرات والتعديلات هدف بسيط وشامل يكمن في كفاءة الأداء الجيد للدولة، والحياة الكريمة لسكانها:

- ١ - حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة؛
- ٢ - توفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع وتنمية رأس المال البشري؛
- ٣ - سيكون لتطوير الهياكل الأساسية أثر إيجابي على الرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية وعلى نوعية الحياة بشكل عام. وعلاوة على ذلك، فإن العملية مفيدة في حد ذاتها لأنها توفر فرص عمل وترفع إيرادات السكان مما يؤدي لاحقا إلى إيجاد إيرادات للميزانية؛
- ٤ - إصلاح الإدارة العامة: لضمان نشأة نخبة محترفة من موظفي الخدمة المدنية على المستوى المحلي والإقليمي والمركزي تتم ترقيتهم على أساس الجدارة ويتقاضون مرتبات تنافسية؛
- ٥ - استقلال القضاء وسيادة القانون مسألة ضرورية لكفاءة الأداء الجيد للدولة لتوفير الحماية للأفراد والجماعات، وكذلك للمؤسسات التجارية الخاصة (المحلية أو الأجنبية). كما أن مسألة مكافحة الاتجار بالبشر والعنف العائلي، فضلا عن ضمان تكافؤ الفرص للجميع ما هي إلا جزء صغير من الإنجازات الإيجابية التي تتحقق بفضل وجود دولة قوية وحرّة؛
- ٦ - حل مشكلة منطقة ترانسستريا - يستحيل تحقيق هدف ضمان تكافؤ الفرص لكافة مواطني جمهورية مولدوفا دون حل المشكلة القائمة مع الإقليم الانفصالي. فعندما تكون الحكومة المركزية عاجزة عن السيطرة على جزء

من أراضي البلد، حيث لا تُطبَّق فيه ببساطة السياسات المتَّبعة، يصبح قسم من مواطنيه من المحرومين؛

٧ - تعزيز الشراكة والحوار مع المجتمع المدني ومع الشركاء الإنمائيين. كما جاء في عدة مواضع من هذا التقرير، أتاح الحوار والتعاون الوثيق مع المجتمع المدني الفرصة أمام المجتمع المدني للمشاركة في ميادين تتدخل فيها الحكومة المركزية بدرجة أقل، مثلاً على مستوى المجتمعات المحلية وتعليم المحتاجين وإسداء المشورة لهم، ومع ذلك فإن الحكومة تسعى للإمساك بزمام هذه العملية تدريجياً. وقد اتضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية للنهوض بالتنمية ومكافحة الفقر.

وبفضل الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين ومن المجتمع المدني، اعتمدت الحكومة ونفذت عدداً من السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما السياسات التي تُعنى بتقديم المساعدة الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً وبإدراج المسائل الجنسانية في الاستراتيجيات الإنمائية القطرية. وجمهورية مولدوفا ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي الآن في منتصف الطريق بين شن هجمة على مشاكل الألفية والنجاح في رفع هذا التحدي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية منذ اعتمادها، فقد انعكس مسار هذا الاتجاه خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهذه الظاهرة ظاهرة إقليمية بل عالمية. وطرأت تغيرات سلبية في عام ٢٠٠٨ على مستوى اتجاهات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وازدادت معدلات الفقر ومعدلات الوفيات النفاسية ومعدلات وفيات الأطفال بينما شهدت الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية فترة ركود. وقد تسببت الصعوبات الاقتصادية التي تمت مواجهتها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وخاصة في سنة ٢٠٠٩، في انتكاس التقدم المحرز بشكل كبير.

ولعل الأزمة الاقتصادية الراهنة ستكون من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة ولا تزال هذه الأزمة تضطر السلطات إلى اعتماد سياسات وممارسات غير محببة، مثل تجميد الزيادات في الأجور، والحد من ربط المعاشات التقاعدية بالأسعار، وخفض نفقات الميزانية المخصصة لتقديم الخدمات. وسيكون الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لتمويل الإصلاحات الهيكلية ولتقديم دعم مباشر للميزانية عنصراً حيويًا على المدى المتوسط، ولكن توجيه الاستثمار نحو أهداف معينة لتحقيق النمو أمر أساسي لضمان الاستدامة.

أما استمرار الأزمة السياسية فهو عائق آخر يحول دون ضمان تسلسل الأشياء وقد يؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيراً فإن أوجه القصور الإحصائية الحالية (كما هو الشأن بالنسبة للتعليم) لا تسمح بإجراء رصد سليم، ولذلك فمن الضروري تنقيح غايات الأهداف الإنمائية للألفية بشكل متكرر.

وخلال العقد الأخير، مثلت مسألة المساواة بين الجنسين إحدى شواغل حكومة مولدوفا، وقد عنيت بها عبر توقيع عدد من الوثائق الدولية والتصديق على المعاهدات وعبر الالتزام رسمياً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا، ومن أجل تمكين المرأة في الميدان السياسي والاقتصادي على حد سواء، من الضروري أولاً، زيادة الوعي العام ورفع مستوى الثقافة الجنسانية، وذلك بهدف تشجيع مشاركة المرأة في الأوساط السياسية ومشاركة الرجل في تربية الأطفال وتعليمهم. وثانياً، من الضروري اتخاذ تدابير لزيادة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار، على المستوي المحلي والمركزي على حد سواء، بما في ذلك عن طريق مراجعة "القانون الانتخابي". وتفادياً لتفاوت الأجور، ثمة حاجة لإنشاء آليات للرصد المنهجي لكيفية تطبيق المبادئ المتعلقة بالمساواة في الأجور في القطاعين العام والخاص، ونشر نتائج هذه العملية. وأخيراً، من المهم ضمان تطبيق قواعد تنظيمية لمنع التمييز الصريح ضد المرأة في سوق العمل وتوفير آليات لرصد هذه الممارسات والإبلاغ عنها والمعاقبة عليها، فضلاً عن اعتماد لوائح معيارية وتنظيمية من شأنها أن تمنع وتحظر التحرش المعنوي والجنسي في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية وتعاقب عليه.

وتبذل السلطات جهوداً كبيرة لمكافحة العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله والاتجار بالبشر لا سيما عن طريق وضع صكوك وسياسات قانونية. ولكن ورغم التقدم المحرز، هناك تباين كبير بين الإطار القانوني والواقع الاجتماعي. وإحراز المزيد من التقدم في هذا المجال، من المهم الإقرار بأن هناك علاقة بين وضع المرأة في المجتمع ومختلف أشكال العنف ضدها، ويجب إحداث تغيير جذري في الموقف العام من العنف ضد المرأة وعدم اعتباره من "خصوصيات" المرء، وذلك بإطلاق حملات توعية. ومن الضروري أيضاً توفير تدريب خاص بشأن قضايا العنف العائلي لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة ولفئات متنوعة من الأخصائيين العاملين في نظام الرعاية الصحية وفي مجال المساعدة الاجتماعية. وينبغي للحكومة مواصلة تعزيز ودعم الشراكات مع المجتمع المدني لتقوية الهياكل الأساسية التي تقدم خدمات المساعدة والحماية لضحايا العنف والاتجار بالبشر.

المرفق ألف - إمكانية تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٠

تقييم الغاية		إمكانية التحقيق بحلول ٢٠١٥	إمكانية التحقيق بحلول ٢٠١٠
الهدف ١ - القضاء على الفقر المدقع والجوع			
مرجّح	مستبعد	مستبعد	الغاية ١ - تخفيض نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم اليومي عن ٤,٣ دولارات للفرد الواحد (من حيث تعادل القوة الشرائية)، من ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٥
مرجّح	مستبعد	مستبعد	الغاية ٢ - تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق من ٣٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥
مرجّح	مرجّح	مرجّح	الغاية ٣ - تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥
الهدف ٢ - تحقيق تعميم التعليم الإلزامي العام			
مستبعد	مستبعد	مستبعد	الغاية ١ - إتاحة فرص أمام جميع الأطفال للحصول على التعليم الإلزامي العام. ورفع المعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الثانوي العام من ٩٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٥
مرجّح	مرجّح	مرجّح	الغاية ٢ - الحفاظ على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة عند نسبة ٩٩,٥ في المائة
مستبعد	مستبعد	مستبعد	الغاية ٣ - رفع معدل التسجيل في برامج المدارس التحضيرية للأطفال في سن ٣ إلى ٦ أعوام من ٤١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٥، والأطفال في سن ٦ إلى ٧ أعوام من ٦٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٥، وخفض نسبة التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات المحرومة والفئات ذات الدخل المتوسط إلى أقل من ٥ في المائة

إمكانية التحقيق ٢٠١٥		تقييم الغاية
الهدف ٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		
مرجح	مستبعد	الغاية ١ - زيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار. وزيادة تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار (من ٢٦,٥ في المائة في المجالس المحلية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥، ومن ١٣,٢ في المائة في مجالس المقاطعات في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ونسبة النساء اللاتي يرأسن البلديات من ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥، والنائبات في البرلمان من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥)
مرجح	مستبعد	الغاية ٢ - الحد من عدم المساواة بين الجنسين في العمل: تقليص التفاوت بين المرتبات التي تتقاضاها المرأة والرجل بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ (يمثل متوسط المرتب الشهري للمرأة ٦٨,١ في المائة من متوسط مرتب الرجل في عام ٢٠٠٦)
الهدف ٤ - تخفيض معدل وفيات الأطفال		
مرجح	مرجح	الغاية ١ - تخفيض معدل وفيات الرضع من ١٨,٥ (لكل ١٠٠٠ مولود حي) في عام ٢٠٠٦ إلى ١٦,٣ في عام ٢٠١٠ و ١٣,٢ في عام ٢٠١٥
مرجح	مرجح	الغاية ٢ - تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٢٠,٧ (لكل ١٠٠٠ مولود حي) في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨,٦ في عام ٢٠١٠ و ١٥,٣ في عام ٢٠١٥
مرجح	مستبعد	الغاية ٣ - الحفاظ على نسبة التلقيح ضد الحصبة للأطفال دون سن الثانية عند مستوى لا يقل عن ٩٦ في المائة في عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١٥
الهدف ٥ - تحسين الصحة النفاسية		
مرجح	مستبعد	الغاية ١ - تخفيض معدل الوفيات النفاسية من ١٦ (لكل ١٠٠٠ مولود حي) في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥,٥ في عام ٢٠١٠ و ١٣,٣ في عام ٢٠١٥
مرجح	مستبعد	الغاية ٢ - الحفاظ على عدد الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة عند مستوى ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٢٠١٥

تقييم الغاية		إمكانية التحقيق بحلول ٢٠١٥	إمكانية التحقيق بحلول ٢٠١٠
الهدف ٦ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وغيرهما من الأمراض			
مستبعد	مستبعد	مستبعد	مستبعد
الغاية ١ - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. وخفض عدد الإصابات بالفيروس/الإيدز من ١٠ حالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٦ حالات بحلول عام ٢٠١٠ و ٨ حالات بحلول عام ٢٠١٥			
مرجح	مستبعد	مستبعد	مستبعد
الغاية ٢ - خفض عدد الإصابات بالفيروس/الإيدز في صفوف الفئة العمرية بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة من ١٣,٣ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٦ إلى ١١,٢ حالة بحلول عام ٢٠١٠ و ١١ حالة بحلول عام ٢٠١٥			
مرجح	مرجح	مرجح	مرجح
الغاية ٣ - وقف انتشار السل في عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ. وتخفيض معدل الوفيات المرتبطة بمرض السل من ١٥,٩ (لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة) في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥,٠ في عام ٢٠١٠ و ١٠,٠ في عام ٢٠١٥			
الهدف ٧ - كفاءة الاستدامة البيئية			
مرجح	مستبعد	مستبعد	مستبعد
الغاية ١ - إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية والحد من تدهور الموارد الطبيعية. وزيادة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات من ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢,١ في المائة في عام ٢٠١٠ و ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٥			
مرجح	مرجح	مرجح	مرجح
الغاية ٢ - زيادة نسبة المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي من ١,٩٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٦٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٤,٦٥ في المائة في عام ٢٠١٥			
مستبعد	مستبعد	مستبعد	مستبعد
الغاية ٣ - زيادة نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة دائمة الحصول على مصدر للمياه المأمونة من ٣٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٥			
مستبعد	مستبعد	مستبعد	مستبعد
الغاية ٤ - تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الاستفادة من نظم محسنة لمعالجة مياه المجاري وللصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وزيادة نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة دائمة الحصول على مصدر للمياه المأمونة من ٣١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٥			
مستبعد	مستبعد	مستبعد	مستبعد
الغاية ٥ - زيادة نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من نظم صرف صحي من ٤١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥١,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٧١,٨ في المائة في عام ٢٠١٥			

إمكانية التحقيق		تقييم الغاية
بمجلول ٢٠١٥	بمجلول ٢٠١٠	
الهدف ٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية		
مرجح	مرجح	الغاية ١ - المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالشفافية وبعدم التمييز ويمكن التنبؤ به ويرتكز على قواعد محددة عن طريق تشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات
مرجح	مستبعد	الغاية ٢ - معالجة المسائل المتصلة بوضع مولدوفا باعتبارها دولة غير ساحلية عبر تحسين الهياكل الأساسية في مجالي النقل والجمارك
مرجح	مرجح	الغاية ٣ - رصد مسألة الديون الخارجية
مرجح	مرجح	الغاية ٤ - وضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالشباب. وخفض معدل البطالة في صفوف الشباب إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥
مرجح	مرجح	الغاية ٥ - كفالة حصول السكان على الأدوية الأساسية
مرجح	مرجح	الغاية ٦ - إقامة مجتمع معلومات. ومضاعفة عدد المشتركين في خدمات الخطوط الهاتفية الثابتة والهواتف المحمولة بين عام ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، وزيادة عدد مستعملي الحواسيب الشخصية والمشاركين في شبكة الإنترنت بمعدل سنوي أدناه ١٥ في المائة

المرفق باء - مؤشرات رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الهدف ١ - القضاء على الفقر المدقع والجوع											
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة ٤,٣ دولارات، وفق تعادل القوة الشرائية (إنفاق استهلاكي للشخص الواحد)، نسبة مئوية	وزارة الاقتصاد								٢٩,٨	٣٠,٤
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة ٢,١٥ دولار وفق تعادل القوة الشرائية (الإنفاق للشخص البالغ)، نسبة مئوية	وزارة الاقتصاد	٤٥,٠	٣٢,٣	٢١,٠	١١,٥	١١,٤	١٤,٤	١٣,٢		
	نسبة السكان الذين يعيشون بدخول تحت ٢,١٥ دولار للشخص الواحد في اليوم، وفق تعادل القوة الشرائية، نسبة مئوية	وزارة الاقتصاد	٦٤,٥	٥٢,٤	٣٩,٨	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٧,٦	١٣,٢		
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق على الصعيد الوطني (معدل الفقر المطلق)، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٦٧,٨	٥٤,٦	٤٠,٤	٢٩,٠	٢٦,٥	٢٩,١	٣٠,٢	٢٥,٨	٢٦,٤
	مؤشر فجوة الفقر، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٢٧,٠	١٩,٣	١٢,٤	٧,٣	٦,٨	٨,٠	٧,٩	٥,٩	٦,٤
	حصة الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك القومي، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد	٦,٨	٦,٥	٦,٨	٧,٥	٧,٢	٦,٧	٨,٢	٨,١	٨,٩
	انتشار سوء التغذية بين	وزارة الصحة	٢٠,٩	١٩,٨	١٨,٦	١٩,٠	١٧,١	١٦,٧	١٤,٣	١٢,٨	١١,٠

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	الأطفال تحت عمر ٥ سنوات، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٥٢,٢	٣٨,٠	٢٦,٢	١٥,٠	١٤,٧	١٦,١	٤,٥	٢,٨	٣,٢
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من الأسعار الحرارية (٢,٢٨٢) من الأسعار الحرارية في اليوم) (معدل الفقر المدقع)، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٩٣,٨	٩٤,٤	٩٥,١	٩٥,١	٩٤,٦	٩٤,٤	٩٢,٠	٩١,٦	٩٠,٩
الهدف ٢ - كفاءة الوصول إلى التعليم الإلزامي العام (الصفوف من ١-٩)											
	كفاءة توفير الفرص معدل القيد الإجمالي في نظام لجميع الأطفال التعليم الإلزامي، نسبة مئوية للانتظام في التعليم الإلزامي العام	المكتب الوطني للإحصاء	٤٤,١	٤٧,٦	٥٧,٠	٦١,١	٦٦,١	٧٠,٧	٧٠,١	٧٢,٦	٧٤,٤
	معدل القيد الإجمالي في التعليم قبل المدرسي، الأطفال في عمر ٣-٦ سنوات، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٣٦,٨	٣٧,٦	٣٧,١	٣٥,٥	٣٩,٠	٤١,١	٤٠,٨	٤٠,٥	٤١,٨
	معدل القيد الإجمالي في التعليم قبل المدرسي، الأطفال في عمر ٦-٧ سنوات، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٦٦,٥	٧٨,٨	٦٩,١	٧٥,٦	٨١,٧				
	نسبة الأطفال المقيدين في الصف الأول بعد إتمام التعليم قبل المدرسي، نسبة مئوية	وزارة التعليم									
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان والكتابة، نسبة مئوية من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة التعليم	٩٩,٦	٩٩,٦	٩٩,٦	٩٩,٥	٩٩,٩				

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الهدف ٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء											
زيادة تمثيل النساء في نسبة المقاعد التي تشغلها نساء مناصب اتخاذ بين أعضاء البرلمان، نسبة للإحصاء	المكتب الوطني	٧,٩	١٢,٩	١٥,٨	١٧,٥	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨
قرارات	مئوية										
نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في المجالس المحلية، نسبة مئوية	المفوضية المركزية للانتخابات										
٢٨,٧											
٢٦,٥											
نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في مجالس المقاطعات، نسبة مئوية											
١٦,٩											
١٣,٢											
نسبة المقاعد التي تشغلها نساء بين رؤساء البلديات، نسبة مئوية											
١٧,٤											
١٨,٠											
الحد من عدم المساواة نسبة العاملين بحسب نوع الجنس في العمالة النشطة الاقتصادي، نسبة للإحصاء	المكتب الوطني										
مئوية											
الزراعة، وقطاع الصيد، وتربية الأسماك											
٤٩,٦											
٥٠,٢											
٥٠,٤											
٤٩,٧											
٥١,٥											
٥١,٧											
٤٧,٥											
٤٦,٠											
٤٥,٥											
٤٥,٨											
الصناعة											
٤٣,١											
٤٣,٣											
٤٤,٧											
٤٦,١											
٤٥,٥											
٤٤,٤											
٤٤,٣											
٤٥,٨											
التشييد											
١٥,٢											
١٤,٥											
١٤,٧											
١٣,٥											
١١,٤											
١٢,٠											
٩,٥											
٩,٤											
١١,٥											
تجارة الجملة و التجزئة؛ وقطاع الضيافة											
٥٨,٠											
٥٨,٤											
٥٨,٦											
٥٩,٣											
٦٠,٧											
٥٩,٦											
٥٧,٦											
٥٩,٢											
٥٨,٣											
النقل والاتصالات											
٢٤,٨											
٢٤,١											
٢٥,٣											
٢٢,٢											
٢٢,٥											
٢٦,٢											
٢٧,٩											
٢٧,٧											
٦٧,٧											
٦٦,٩											
٦٦,٣											
٦٧,٢											
أجهزة الإدارة العامة؛ والتعليم؛ والرعاية الصحية؛ والمساعدة الاجتماعية											
٥٢,٦											
٥٣,٦											
٥٥,١											
٥٥,٣											
٥٦,٠											
٥٣,١											
٥١,٢											
٥٣,٩											
٥٥,٢											
أنشطة أخرى											

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	نسبة متوسط مرتبات النساء مقارنة بمتوسط مرتبات الرجال، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٧١,٩	٧١,٣	٧٢,٦	٦٨,١	٧٢,٦	٧٣,٣
الهدف ٤ - الحد من وفيات الأطفال											
	معدل وفيات الاطفال تحت سن ٥ سنوات، عدد الحالات لكل ١٠٠٠ طفل ولد حيا	وزارة الصحة والمكتب الوطني للإحصاء	٢٣,٢	٢٠,٤	١٨,٢	١٧,٨	١٥,٣	١٥,٦	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٤
	معدل وفيات الرضع، عدد الحالات لكل ١٠٠٠ طفل ولد حيا	وزارة الصحة والمكتب الوطني للإحصاء	١٨,٣	١٦,٣	١٤,٧	١٤,٤	١٢,٢	١٢,٤	١١,٨	١١,٣	١٢,٢
	نسبة الأطفال تحت السنيتين الذين جرى تطعيمهم ضد الحصبة*، نسبة مئوية	وزارة الصحة والمكتب الوطني للإحصاء	٨٩,١	٩٤,١	٩٤,٣	٩٥,٧	٩٦,٣	٩٦,٩	٩٦,٩	٩٤,٧	٩٤,٤
الهدف ٥ - تحسين الصحة النفاسية											
	معدل الوفيات النفاسية، عدد الحالات لكل ١٠٠٠ ولادة	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الصحة	٢٧,١	٤٣,٩	٢٨,٠	٢١,٩	٢٣,٥	١٨,٦	١٦,٠	١٥,٨	٣٨,٤
	معدل الولادات التي جرى تقديم مساعدة لها، نسبة مئوية	وزارة الصحة	٩٩,٣	٩٩,٢	٩٩,١	٩٩,٤	٩٩,٤	٩٩,٥	٩٩,٦	٩٩,٥	٩٩,٥
الهدف ٦ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والسل والأمراض الأخرى											
	وقف انتشار الإصابة بالفيروس/الإيدز*، عدد الحالات لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	وزارة الصحة والمكتب الوطني للإحصاء	٤,٠	٥,٥	٤,٧	٦,٢	٨,٤	١٢,٥	١٤,٧	١٧,٤	١٩,٤
	معدل الإصابة بالفيروس/الإيدز*، عدد الحالات لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الصحة	١٠,٤	١٠,٥	٩,٠	٩,٨	١٣,٤	٢٠,١	١٨,٨	٢١,٢	١٦,١

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
وقف انتشاره بحلول معدل الوفيات المرتبطة بمرض السل عام ٢٠١٥ وبدء بالسل*، ١٠٠ ٠٠٠ من انحسار السل	معدل الوفيات المرتبطة بمرض السل	وزارة الصحة	١٧,٢	١٥,٥	١٧,٣	١٦,٩	١٧,١	١٩,١	١٩,٣	٢٠,٢	١٧,١
الهدف ٧ - كفاءة الاستدامة البيئية											
إدماج مبادئ التنمية نسبة المناطق المغطاة بالغابات، المستدامة في نسبة مئوية السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	نسبة المناطق المغطاة بالغابات، المستدامة في نسبة مئوية	وكالـــــــة مولديسيفا	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٩
نسبة المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، نسبة مئوية	نسبة المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، نسبة مئوية	وزارة البيئة	-	-	١,٩٦	١,٩٦	١,٩٦	١,٩٦	١,٩٦	٤,٧٦	٤,٧٦
الناتج المحلي الإجمالي لكل كيلوغرام واحد من الوقود التقليدي المستهلك محلياً، البيئة والحد الأدنى الممكن كشفه، الأسعار الحالية	الناتج المحلي الإجمالي لكل كيلوغرام واحد من الوقود التقليدي المستهلك محلياً، البيئة والحد الأدنى الممكن كشفه، الأسعار الحالية	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة البيئة	٦,٠	٧,٧	٨,٣	٩,٨	١٠,٤	١١,٦	١٣,٨	١٧,٣	٢٠,١
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المصادر الثابتة والمتحركة، بالطن للفرد الواحد	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المصادر الثابتة والمتحركة، بالطن للفرد الواحد	وزارة البيئة والمكتب الوطني للإحصاء	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٠	...
انبعاثات مركب كلورو فلورو الكربون، بالطن للفرد الواحد	انبعاثات مركب كلورو فلورو الكربون، بالطن للفرد الواحد	وزارة البيئة	٠,٠٠٠٠٣٨	٠,٠٠٠٠٦٠	٠,٠٠٠٠٨٢	٠,٠٠٠٠٥٢	٠,٠٠٠٠٥٥	٠,٠٠٠٠٤٠	٠,٠٠٠٠٣٣	٠,٠٠٠٠٢٦	٠,٠٠٠٠٠٠
نسبة الأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى مصادر مائية محسنة، نسبة مئوية	نسبة الأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى مصادر مائية محسنة، نسبة مئوية	المركز الوطني العلمي للعملية للطب الوقائي والمكتب الوطني للإحصاء	٣٧,٨	٣٨,١	٣٨,٥	٣٩,٧	٤٤,٥	٤٥,٠	٤٦,٠	٤٧,٠	٥٣,٠

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تخفيض عدد نسبة الأشخاص الذين الأشخاص الذين يستطيعون الحصول على ليست لديهم إمكانية خدمات صرف صحي الاستفادة من خدمات محسنة، نسبة مئوية شبكة مجارير محسنة، إلى النصف	وزارة التعمير وال التنمية الإقليمية	٤١,١	٤٠,٠	٤١,٧	٤١,٥	٤٣,٦	٤٤,٠	٤٥,٠	٤٥,٤	٤٥,٩	
نسبة الأشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من شبكة مجارير محسنة، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء	٣١,٨	٣٢,٤	٣١,٣	٣١,٧	٣٢,٨	٤٣,٨	٤٣,٣	٤٣,٩	٤٥,٧	
الهدف ٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية											
المضي قدما في إقامة نسبة الصادرات، نسبة مئوية نظام تجاري ومالي من الناتج المحلي الإجمالي شفاف يمكن التنبؤ به ويتسم بعدم التمييز وقائم على قواعد وذلك عن طريق تعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد	٣٦,٦	٣٨,٢	٣٨,٧	٣٩,٩	٣٧,٩	٣٦,٥	٣٠,٨	٣٠,٥	٢٦,٣	
نسبة المعاملات التجارية الدولية المنفذة في إطار اتفاقات التجارة الحرة، نسبة مئوية	وزارة الاقتصاد والمكتب الوطني للإحصاء	٥٣,٦	٣٧,٦	٣٦,٨							
الفجوة التجارية فيما يتعلق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مصرف ملدوفا الوطني	٢٣,٧-	٢٢,١-	٢٣,٧-	٣٠,٩-	٣٠,١-	٤٠,٢-	٤٨,٢-	٥٣,٣-	٥٤,٧-	
القروض المقدمة من المصارف التجارية، كنسبة مئوية من	مصرف ملدوفا الوطني	١٤,٣	١٦,٣	١٨,٦	٢١,٩	٢٣,١	٢٦,٥	٣٠,٨	٣٩,١	٤٠,٠	

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	الناتج المحلي الإجمالي										
	أقساط التأمين، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الهيئة الوطنية لسوق المال	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣
	إجمالي حركة أعمال الشركات المملوكة لأجانب والمختلطة، نسبة مئوية	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٥,١	٢٦,٥	٢٨,٢	٢٧,٩	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧
	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد	٧,٠	٥,٢	٣,٧	٥,٨	٦,٤	٧,٤	١١,٢	١١,٨	١١,٨
	التعامل مع المسائل المرتبطة بوضع مولدوفا كدولة غير ساحلية برفع مستوى البنية الأساسية لقطاع النقل والجمارك	وزارة النقل والبنية الأساسية للطرق	٢,٣	٢,٦	٣,٢	٣,٠	٣,٨	٤,٤	٤,٦	٤,٨	٤,٨
	نصيب الاستثمار في قطاع النقل، كنسبة مئوية من الاستثمار العام	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد	١٢,٠	١٦,٠	١٥,٧	١٢,٣	٨,٢	١٩,٥	٦,٦	١٧,٦	١٧,٦
	نصيب الاستثمار في قطاع النقل الجوي والبحري، كنسبة مئوية للاستثمار في قطاع النقل	المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد	٦٣,١	١٩,٢	١١,٩	١٩,٧	٧,١	٢٨,٤	١٣,٨	٢٣,٧	٢٣,٧
	رصد الدين الخارجي العام، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	وزارة المالية	٤٨,١	٤٤,٤	٣٦,٠	٢٥,٧	٢٢,٤	٢٠,٧	١٦,٢	١٢,٩	١٢,٩
	الدين الخارجي، لنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		١٣٣,١	١١٥,٣	٩٢,٤	٧٣,٢	٧٠,٨	٧٢,٩	٧٠,٤	٦٧,٥	٦٧,٥
	تسوية الدين الخارجي العام، وزارة المالية		٤٨,٢	٢٧,٧	١٨,١	٢٤,٠	٩,٥	١٠,٠	٦,٠	٤,٥	٤,٥

الأهداف والغايات	اسم المؤشر	المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	نسبة إيرادات الضرائب إلى ميزانية الدولة										
وضع وتنفيذ استراتيجية للشباب	معدل البطالة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، نسبة مئوية للإحصاء والوكالة الوطنية لتشغيل القوى العاملة	المكتب الوطني	١٥,٨	١٦,٣	١٥,٢	١٨,١	١٩,٧	١٨,٧	١٧,١	١٤,٤	١١,٢
بناء مجتمع معلومات	انتشار تكنولوجيا الهاتف الثابت، لكل ١٠٠ فرد من السكان	المكتب الوطني	١٦,٦	١٨,١	١٩,٩	٢١,٩	٢٥,٢	٢٧,٤	٢٩,٧	٣٠,١	٣١,٢
	انتشار تكنولوجيا الهاتف المحمول، لكل ١٠٠ فرد من السكان	الوكالة الوطنية للمعلومات	٣,١	٦,٦	١٠,٠	١٣,٩	٢٣,٢	٣٢,٣	٣٧,٨	٥٢,٦	٦٧,٩
	حاسوب شخصي لكل ١٠٠ فرد من السكان		١,٣	١,٥	١,٨	٢,٦	٣,٤	١٠,٣	١٢,٤	١٥,٦	٢٤,٨
	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ فرد من السكان	الوكالة الوطنية للمعلومات	١,٢	٢,٠	٣,٣	٨,٠	١٢,٠	١٦,٢	٢١,٢	٢٣,٤	٣٧,٠

* شاملا بيانات من الجانب الشرقي لنهر نيسثرو.

المرفق جيم - مؤشرات مختارة، بما فيها مؤشرات مفصلة بحسب نوع الجنس

الجدول ١

مؤشرات الاقتصاد الشامل الرئيسية

المؤشرات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مئوية	٢,١	٦,١	٧,٨	٦,٦	٧,٤	٧,٥	٤,٨	٣,٠	٧,٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧	٣٥٣,٧
مؤشر أسعار الاستهلاك، المتوسط السنوي، نسبة مئوية	٣١,٢	٩,٦	٥,٣	١١,٦	١٢,٤	١١,٩	١٢,٧	١٢,٣	٧,٣
عجز الميزانية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢,٥-	٠,٦-	١,٨-	١,٠	٠,٥	١,٦	٠,٣٥-	٠,٢٥-	١,٠-
الاستثمار الأجنبي المباشر، بملايين دولارات الولايات المتحدة	١٢٧,٥	١٠٣,٤	٨٤,٥	٧٣,٧	١٥١,٠	١٩٠,٧	٢٥١,١	٤٩٣,٤	٧١٢,٨
تحويلات المهاجرين، بملايين دولارات الولايات المتحدة	١٥٢,٩	٢١٢,٠	٢٥٤,١	٣١٧,٣	٤٢٢,٤	٦٨٣,٢	٨٥٤,٥	٢١٨,٢	٦٦٠,١

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء ومصرف ملدوفا الوطني.

الجدول ٢

معدلات الفقر مصنفة حسب نوع الجنس بين الفئات الأكثر ضعفاً، ٢٠٠٨، نسبة مئوية

معدل الفقر المدقع (الإجمالي)	معدل الفقر المطلق (الإجمالي)	معدل الفقر المدقع		معدل الفقر المطلق		
		النساء	الرجال	النساء	الرجال	
٣,٢	٢٦,٤	٣,٠	٣,٤	٢٥,٨	٢٧,١	معدل الفقر (الكلية)
٣,٣	٣٦,١	٣,٣	٣,٢	٣٦,٧	٣٥٣	معدل الفقر بين كبار السن، الكلية
						مبوا أيضاً بحسب الفئة العمرية
٢,٧	٢٨,٠	٢,٨	٢,٦	٢٨,٠	٢٨,١	٦٩-٦٠
٢,٩	٤١,٦	٣,١	٢,٧	٤١,١	٤٢,٤	٧٥-٧٠
٤,٩	٤٧,٣	٤,٨	٥,١	٤٩,٨	٤٣,٠	أكثر من ٧٥
٣,٦	٢٧,٠	٤,٠	٣,٢	٢٦,٧	٢٧,٣	معدل الفقر بين الأطفال، الكلية

معدل الفقر المدقع (الإجمالي)	معدل الفقر المطلق (الإجمالي)	معدل الفقر المدقع		معدل الفقر المطلق		
		النساء	الرجال	النساء	الرجال	
						مبوبا أيضا بحسب الفئة العمرية
٤,١	٢٨,٨	٦,٠	٢,٣	٢٧,٨	٢٩,٧	أقل من ٥ سنوات
٣,٣	٢٦,٢	٣,٨	٢,٨	٢٤,٧	٢٧,٦	٩-٥
٢,٩	٢٥,٠	٢,٣	٣,٥	٢٤,٣	٢٥,٥	١٤-١٠
٤,٢	٢٨,٥	٤,٥	٣,٩	٣٠,٠	٢٧,٢	١٨-١٥
٦,٥	٣٦,٩	٦,٣	٦,٨	٣٦,٢	٣٧,٦	المزارعون
٨,٣	٤٢,٨	٨,٥	٨,٠	٤١,١	٤٤,٦	العاملون في الزراعة
٣,٥	٣٧,٣	٣,٣	٣,٧	٣٧,٠	٣٧,٦	أرباب المعاشات
٧,٨	٤٢,٣	٨,٣	٧,٣	٤٢,٨	٤١,٩	أسر معيشية لديها ٣ أطفال أو أكثر تحت سن ١٨
٧,٢	٤٢,٠	٧,٩	٦,٤	٤١,٩	٤٢,١	أسر معيشية لديها ٣ أطفال أو أكثر تحت سن ١٦
٥,٦	٤٢,٦	٥,٢	٦,٢	٤٢,٠	٤٣,٥	أسر معيشية يرأسها أشخاص حاصلون على تعليم أساسي/ابتدائي
٦,٤	٥٥,٩	٥,٦	٨,٥	٥١,٤	٦٧,٢	أسر معيشية يرأسها أشخاص بدون تعليم ابتدائي وأميون
٢,٩	٢٩,٠	٢,١	٥,٣	٣٠,١	٢٦,١	أسر معيشية مكونة من شخص واحد
٠,٠	٣٤,٩	٠,٠	٠,٠	٢٠,٥	٦٣,٢	أسر معيشية تعيش على إعانات البطالة

المصدر: تقديرات المكتب الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد.

الجدول ٣

مؤشرات مختارة مفصلة بحسب نوع الجنس، ٢٠٠٨

المؤشرات	الجموع	النساء	الرجال
عدد النساء والرجال في نهاية السنة، بآلاف الأشخاص	٣ ٥٦٧,٥	١ ٨٥٢,٦	١ ٧١٤,٩
المواليد الأحياء	٣٩ ٠١٨	١٨ ٩٢٠	٢٠ ٠٩٨
السكان الناشطون اقتصاديا	١ ٣٠٢,٨	٦٤٤,٠	٦٥٨,٨
السكان المستخدمون، بآلاف الأشخاص	١ ٢٥١,٠	٦٢٢,٢	٦٢٨,٨
العاطلون عن العمل، بآلاف الأشخاص	٥١,٧	٢١,٧	٣٠,٠
السكان غير الناشطين اقتصاديا، بآلاف الأشخاص	١ ٦٣٩,٠	٩٠٦,٥	٧٣٢,٥
مجموع أرباب المعاشات	٦٢١,٤	٣٩٩,٧	٢٢١,٧
مجموع المدانين	٧ ٣٦٧	٩٨٢	٦ ٣٨٥

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.